١

رسالة اثبات الواجب القديمة

فهرست مطالب

و به نستعين[1] سبحانک سبحانک، ما أعاظم شأنک و اظهر برهانک، أنت الشاهد فی العين، ولا يشاهدک العين، و أنت اقرب إلی الشیء من عينه و قد حال الحجب فی البين[2] لايبصرک نواظر البصائر إلّا بأنوارک ولا يظهرک ظواهر الدلائل الّا باظهارک، فأنت الدالّ بذاتک علی ذاتک[3] ثمّ علی ما سواک بأنوار صفاتک، أخرجنا من الظلمات الی النور، و نجّنا عن[4] الانتكاس فی مهاوی عالم الزور، وصلّ علی الهادی اليک بعد ما وقب غاسق الجهالة و القائد الی جنابک حيث انتقب وجه محجّة الهدی بظلم الضّلالة، محمد مجمع الکمالات الإنسية و منبع السّعادات الانسيّة و آله و صحبه ذوی النفوس القدسيّة ما دارت الأدوار و الأزمان و تسلسلت سلسلة الأسباب و الأکوان.

و بعد فيقول الفقير الی ربّه الحقيق محمد بن اسعد الدوانی الصديق قد حرّرت فی هذه الرسالة

---

١. و به ثقتی. د، ن.

٢. فی العين. د، ن.

٣. علی ذاتک بذاتک. ج، ر.

٤. من. ر، ن.

. الانتكاس ـ وقوع اسفل الشیء اعلاه و اعلاه اسفله. المهاوی ـ جمع المهوی: الجوّ، مابين الجبلين و نحوه. وقب ـ يقال وقب الظلام أی انتشر. انتقب ـ شدّ النقاب. المحجّة ـ بفتح الاول و الثانی و الثالث: وسط الطريق. السعادات الانسية أی المأنوسة. ناكبا ـ أی عادلا.

. الالهية. ن.

وجوه براهين اثبات الواجب جلّ ذكره على ما أورده أئمّة الحكمة و الكلام، و اجتهدت في تشييد مبانيها و ترتيب مقدماتها على ابلغ النظام، ثم أعقبتها بما سنح به خاطرى من وجوه النقض و الإبرام و الدّفع و الإتمام سالكاً في جميع ذلك مسلك الانصاف، ناكبا عن سبيل الجور والاعتساف، و لم أجد[1] على التقليد فلمسلك النظر اتساع، و لم أتقيد بالخلاف، فالحق احقّ بالاتباع، و قد سعيت في تقريب المقاصد إلى الأفهام و إن أفضى الى الإطناب في الكلام، فإنّ المقاصد في أنفسها غامضة، فكرهت أن يجتمع[2] تعقيد اللفظ و دقّة المعنى فينغلق[3] نظمه، و يتعسّر فهمه، و قد كتبتها في يومين من اقصر أيام الصيف ما خلا برهان التطبيق الى حيث انتهت، فقد عاق عنها عوائق الحدثان، حتى نسجت عليها عناكب النسيان الى أن وردت إشارة قدسيّة هزّت من عطفي و شدّت عضدى، فعدت إلى إتمامها، فجاءت بحمدالله تعالى حاوية لنتايج أفكار المتقدمين و المتأخرين هادية إلى الحقّ المبين فليسعد به[4] الذكىّ المتحدّق بالنظر الدقيق، المعتلى بهمّته عن حضيض التقليد الى ذورة التحقيق، المتسوّر أطراف الكلام جلّه و دقّه الموفى لكلّ ذى حقّ حقّه و قليل ما هم فانّ اكثرهم جاهلون أو متجاهلون والله يحق الحقّ بكلماته ولو كره المبطلون[5].

اعلم انّ البراهين المؤدّية إلى المطلب منحصرة في مسلكين

أحدهما يتوقّف على إبطال الدّور و التّسلسل. و الآخر ليس كذلك بل يدلّ على اثبات الواجب أوّلا ثم ينتقل منه الى بطلان الدّور و التّسلسل كما سيرد عليك. فلاجرم رتّبنا الرسالة على مقصدين لبيان المسلكين و لمّا كان الثانى ابسط رأينا أن نقدّمه فنقول:

. الاعتساف ـ الظلم و العدول عن الطريق. لم أجد ـ لم أصلب و لم أقم. أفضى اليه ـ وصل اليه، انجرّ. عاقه ـ صرفه، والعوائق: الصوارف. الحدثان ـ بكسر الاول: النوائب و المصائب. هزّت ـ أى هيّجت. الذورة ـ بضم الأول و كسرها و سكون الثانى و فتح الثالث: اعلى الشىء، المكان المرتفع. المتسوّر ـ الصاعد، يقال تسوّر الحائط و عليه أى صعد عليه. الجلّ ـ بكسر الاول: الجليل. المعظم من الشىء. الدقّ ـ بكسر الاول: القليل، الدقيق.

١. فلم أجهد. ح.

٢. أن يجمع. ن.

٣. فيتغلّق. ح.

٤. فليستفد به. ن.

٥. والله ولى التوفيق و بيده أزمّة التحقيق. ر.

المقصد الاوّل فی المسلک الأوّل و فیه طرق

الطريق الأوّل

قالوا: لاشکّ فی وجود ممکن کالمرکبات[١] فإن استند الی الواجب ابتداء أو بواسطة ثبت المطلوب. أولاشکّ فی وجود موجود ما، فإن کان واجباً، أو ممکنا و استند الیه، ثبت المطلوب[٢] و إلّا فإن رجع سلسلة الاستناد فی شیء من المراتب دار، و إلّا تسلسلت العلل الی غیر النهایة، اذ کلّ ممکن فله علّة و حینئذ نقول:

جمیع الممکنات أی تلک الآحاد بحیث لا یشذّ عنها شیء، منها موجود، اذ لو کان معدوما لکان جزء من أجزائه معدوما ضرورة أنّ ما یوجد جمیع اجزائه، فهو موجود و نحن ما اعتبرنا الّا تلک الآحاد الموجودة فقط، لا المجموع الماخوذ فیه الهیأة الاجتماعیه [الاعتباریة][٣] المعدومة فالاجزاء بأسرها[٤] موجودة فیکون المجموع بهذا المعنی موجودا، ولا شکّ أنّه ممکن لاحتیاجه إلی کلّ واحد من الممکنات المأخوذة فیه و المحتاج خصوصاً الی الممکن ممکن، و کلّ ممکن موجود فله علّة، فعلّته إمّا نفس المجموع أو جزء منه أو أمر خارج عنه.

و الأوّل باطل، ضرورة وجوب تقدّم العلّة علی المعلول، و امتناع تقدّم الشیء علی نفسه.

والثانی أیضا باطل، لأنّ علة الکلّ یجب أن یکون علّة لکلّ جزء منه. لأنّ کلّ ممکن محتاج إلی علّة، فلولم یکن علّة المجموع علّة لکلّ جزء لکان بعض الاجزاء معلّلاً بعلّة أخری، فلا یکون ما فرض علّة للمجموع وحده علّة له بل لبعضه فقط، و اذا کان علّة لکلّ جزء، فیکون ذلک الجزء علّة لنفسه و لِعلله، و اذا بطل القسمان الأوّلان تعیّن الثالث، فیکون علّته أمرا موجودا خارجا، و الموجود الخارج عن جمیع الممکنات واجب لذاته و هو المطلوب.

و علی هذا التقریر اندفع عدّة[٥] ما تورد علیه.

---

١. ممکن ما کالمرکبات. ح. ر.

٢. ثبت الواجب. ر.

. لا یشذّ عنه: لا ینفرد و لا یندر عنه.

٣. الزیادة فی نسخة. ح. ر.

٤. لا المجموع المأخوذ فیه بأسرها. ع.

٥. اندفع عنه عدّة. ح. ن؛ یندفع عنه. ر.

منها ـ إنّ المجموع[۱] يشعر بالتناهی، و ما لا يتناهى لا مجموع له، فاثبات[۲] الواجب بما يشعر بالتناهی يكون مصادرة، و ذلک لما عرفت من أنّ المراد بالمجموع الآحاد بحيث لايشذّ عنها شیء و قد لوحظت[۳] بأمر اجمالی شامل لها.

و منها ـ أنه إن أريد بالمجموع كلّ واحد[٤]، من آحاد السلسلة فعلّته ممكن آخر متسلسلة[٥] الى غير النهاية و إن أريد المجموع من حيث هو مجموع، فلا نسلّم أنّه موجود، لعدم تحقق الجزء الصّوری أعنی الهيئة الاجتماعية، و ذلک لما مرّ من أنّ المراد هو المتعدّد[٦] بلا ملاحظة الهيئة الاجتماعيه كما فی الأعداد حيث قيل: إنّها الوحدات من غير أن يلاحظ فيها الهيأة الاجتماعيه، و قد بيّنا[۷] أنّ الكلّ بهذا المعنى موجود لوجود جميع اجزائه.

و تلخيصه

أنّ الآحاد قد يلاحظ واحدا واحدا وقد يلاحظ بأسرها دفعة، والأوّل إن كان بملاحظات متعدّدة بحسب عدّة[۸]، الآحاد فهو العلم التفصيلی بها، و إن كان بملاحظة واحدة بأمر اجمالی شامل لواحد واحد على سبيل البدل فهو معنى الكلّ الأفرادی و الثانی هو معنى الكلّ المجموعی ولا حاجة فی ذلک الى اعتبار الهيأة الاجتماعية فافهم ذلک.

ثم بقی عليه ايراد:

و هو أنّه إن أريد بالعلة العلّة التامّة، فلِمَ لايجوز أن يكون نفسه قوله ضرورة وجوب تقدّم العلّة على المعلول. قلنا ممنوع فی العلّة التامّة اذ لو وجب تقدّم العلّة التامّة لزم فی المركبات تقدّمها على نفسها بمرتبتين: لأنّ مجموع الاجزاء المادية والصّوريّة جزء من العلّة التامّة، فيكون مقدّما[۹] عليها و هی على هذا التقدير متقدّمة على المعلول المركب الّذی هو عين مجموع الاجزاء [فيتقدّم على نفسه بمرتبتين][۱۰] و أيضا جميع الموجودات من الواجب و الممكن ممكن لاحتياجه إلى الاجزاء و علّته التامّة نفسه اذ ليست جزء منه، ضرورة احتياجه الى بقيّة الأجزاء، ولا خارجا عنه فتعيّن

---

۱. انّ مفهوم المجموع. ح.

۲. و اثبات.

۳. و قد لوحظ. ن.

٤. كل واحد واحد. ر.

٥. متسلسلا. ح؛ يتسلسل. ر.

٦. من أنّ المراد الآحاد المتعدّده. ر.

۷. و قد برهن بأنّ. ر.

۸. عدد. خ ل. ح.

۹. متقدّماً. ح. ن.

۱۰. الزيادة فی نسخة. ر.

أن يكون نفسه. و أيضا العلّة التامّة مجموع أمور كل واحد منها متقدّم ولا يلزم منه تقدّم المجموع، فإنّ جميع اجزاء الشيء غير متقدّم عليه، بل هو عينه مع أنّ كلّا منها متقدّم عليه.

و إن أريد بالعلّة الفاعل[١] فَلِمَ لا يجوز أن يكون جزؤه، قوله: لأنّ علّة الكلّ علّة لكلّ جزء، فيكون علّة لنفسه و لعلله.

قلنا: إنّما يلزم لو كان علّة تامّة للكلّ اذ حينئذ لا يتوقّف الكلّ على ما هو خارج عنه، و المفروض كونه علّة فاعليّة و هو لاينافى الاحتياج إلى الغير.

والجواب انّ المراد الفاعل لا مطلقا بل الفاعل المستقلّ فى التأثير[٢] بمعنى أنّه لايستند المعلول إلّا إليه أو الى ما صدر عنه، و الفاعل المستقلّ بهذا المعنى فى المجموع الّذى هو بجميع أجزائه ممكن يجب أن يكون فاعلا فى كلّ واحد[٣] و إلّا لم يكن فاعلا مستقلاً فى المجموع[٤] ضرورة استناد بعض الاجزاء إلى غيره و غير معلولاته.

لايقال: نحن نمنع وجوب كون الفاعل المستقلّ فى المجموع فاعلا فى كلّ جزء و نسنده بالمركب من الواجب و الممكن، فإنّ الفاعل المستقلّ فيه هو الواجب و هو جزؤه.

لأنّا نقول: ليس لكم هذا المنع بعد قيام الدليل عليه فى المركب من الممكنات الصّرفة، بل لابدّ من منع مقدّمة من مقدّمات دليله و تلك المقدّمات بأسرها ظاهرة غير قابلة للمنع، و ليس لكم أن تقولوا إنّه ينتقض بالمركب من الواجب و الممكن، فانّ الدليل المذكور لايجرى فيه.

قيل: و بهذا تبيّن بطلان ما قد قيل إنّه يجوز أن يكون ما فوق[٥] المعلول الأخير* علّة للجميع[٦] و هو معلول لما قبله بمرتبة واحدة و هكذا لأنّه لو كان ما قبل المعلول الأخير علّة موجدة للسّلسلة بأسرها مستقلّة بالتأثير فيها حقيقة لكان علّة لنفسه قطعا.

و اعترض على هذا الجواب بأنّه لو لزم أن يكون فاعل المجموع بالاستقلال فاعلا لكلّ جزء كذلك للزم فى مركب بين اجزائه[٧] ترتّب زمانى كالسّرير مثلا امّا تقدّم المعلول على علّته

---

١. بها العلّة الفاعليّة. خ ل ـ ح.
٢. بالتأثير. ح.
٣. فاعلا مستقلّا فى كلّ واحد. ن.
٤. بالمجموع. ر.
٥. ما قبل. ح. ر. ع.
*. أى السّلسلة المبتدئة ممّا قبله بمرتبة واحدة الى غير النهاية. منه
٦. للمجموع. ر.
٧. من الأجزاء. ع.

المستقلّه[1] أو تخلّف المعلول عن علّته المستقلّة، اذ لا يخلو من أنّ فاعل المجموع بالاستقلال إمّا أن يكون موجودا عند وجود الجزء الأوّل أو لا و على الأوّل يلزم التخلّف الجزء الثانى[2] عن علّته المستقلّه و على الثانى يلزم تقدّم الجزء الأوّل على وجود علّته، و أيضا لو فرضنا ثلاثة أشياء و كلّ واحد منها معلول لعلّة أخرى مستقلّة، يكون مجموع العلل الثلاثة علّة مستقلّة لمجموع المعلولات مع أنّه ليس علّة لشىء من تلك المعلولات الثلاثة ضرورة استناد كلّ منها إلى واحدة فقط من تلك العلل.

واجيب عن الأول بأنّ التخلّف عن الفاعل المستقلّ بهذا المعنى غير ممتنع، اذ لم يعتبر فيه استجماع جميع ما لابدّ منه فى التأثير، و الممتنع هو التخلّف عن الفاعل المستجمع على أنّ المراد يكون فاعل الكلّ بالاستقلال فاعلا لكلّ جزء كذلك أن لا يكون فاعله خارجا عن فاعل الكلّ، لا أنّه بعينه يكون فاعلا لكلّ جزء، و بهذا يندفع الايراد الثانى أيضا*، و هذا القدر يكفى فى غرضنا، و هو ابطال كون الجزء علّة مستقلّة لمجموع الممكنات، لأنه لو لم يكن علّة ذلك الجزء خارجة عنه فهو[3] إمّا عينه فيلزم تقدّم الشىء على نفسه أو داخل فيه[4] و ننقل الكلام إليه إلى أن ينتهى الى ما يكون علّة لنفسه أو تسلسل و حينئذ فكلّ جزء فرض علّة فى تلك السّلسلة، فعلّته اولى منه بأن يكون علّة لها لأنّ تأثيره اكثر، لكون ذلك الجزء أثره، و هو ليس أثرا لنفسه فيلزم ترجيح المرجوح** و يمكن التمسك بهذا فى نفى علّية الجزء ابتداء، بأن يقال كلّ جزء [فرض علّة للمجموع][5] فانّ علّته أولى منه بالعلّية [للمجموع][6] لأنّه اكثر تأثيرا منه فيلزم ترجيح المرجوح.

و قد اعترض عليه بأنّه لِمَ لايجوز أن يكون علة المجموع بالمعنى المذكور نفسه بمعنى أنّه كاف فى وجوده من غير حاجة الى أمر خارج عنه، و انّ[7] الثانى علّة للأوّل و الثالث علّة للثانى و هلّم

---

١. فى نسخة: ر. ن.   ٢. الجزء المعلول الثانى. ع.

*. اذ فاعل كلّ واحد من الأمور التامّة المفروضة لايخرج عن فاعل مجموعها بل جزؤه على ما فرض. منه

٣. فهى. ن.   ٤. أو داخلة فيه. ر. ن.

**. هذا فى صورة التسلسل و فى صورة الدور يلزم ترجيح المساوى و هو فى الفساد شريك مع ترجيح المرجوح فتدبّر. منه

٥. ليس فى. د.   ٦. ليس فى. د. ر.

٧. فإنّ. ع.

جزءا، فلكلّ واحد من الآحاد علّة فيها، و لمّا لم يكن المجموع المأخوذ[١] على هذا الوجه غير الأفراد لم يحتج الى علّة خارجة عن علل الأفراد، ولا امتناع فى تعليل الشىء بنفسه على طريق توزيع الآحاد على الآحاد، إنّما المحال تعليل الشىء بنفسه بالمرّة سواء كان بسيطا فى نفسه أو مركبا.

و أجيب بأنّ المجموع بهذا الاعتبار عين الآحاد بالأسر، ولا شكّ آن هذه الآحاد ممكنات موجودة كما أنّ كلاً منها[٢] ممكن موجود و كما أنّ الممكن الموجود الواحد يحتاج[٣] الى علّة موجدة كافية فى ايجاده كذلك الممكنات المتعدّدة الموجودة محتاجة إلى علّة موجدة كافية فى ايجادها و تلك العلّة لايمكن أن تكون عينها لأن العلّة الموجدة للشىء سواء كان واحداً فى نفسه أو متعدّداً يجب أن يتقدّم عليه فى الوجود، و من المستحيل تقدّم المجموع على نفسه والاشتباه إنّما وقع بين تعليل كلّ واحد من السّلسلة بآخر منها و بين تعليل مجموعها بمجموعها[٤] و الأوّل هو المتنازع فيه الّذى نحن بصدد إبطاله بالدليل.

و الثانى ممّا ننبّه على بطلانه فإنّه باطل بديهة على أىّ وجه فرض سواء فرض فى تعليل المجموع بالمجموع أو تعليل الآحاد بالآحاد بطريق الدور أو بغيره.

هذا خلاصة ما ذكروه فى كتبهم مع تتميات و تفصيلات من قبلنا لايخفى على الناظر وقعها و نحن نعيد النظر فى تلك المقدّمات للفصل بين ما يليق منها بالنقض و الإبرام.

فنقول: أمّا ما قيل فى الشقّ الأوّل من الايراد الأوّل، إن أريد بالعلّة العلّة التامّة، فَلِمَ لايجوز أن يكون نفسها مع تقريرهم ذلك المنع فى سائر كتبهم، و العدول الى دليل آخر، و جزمهم بأنّ العلّة التامّة يجوز أن يكون عين المعلول لكونها[٥] غير واجب[٦] التقدّم فمحلّ يحق[٧] بنظر ادقّ من ذلک اذ لو جاز كون العلّة التامّة نفس الممكن لكفى فى وجوده فلم يحتج الى غيره ولو نوجّه ذلك فليمنع[٨] فى أوّل المرتبة افتقار الممكن إلى غيره، فلا يلزم ترتّب أصلا فضلا عن السّلسلة الغير المتناهية، و حينئذ ينسدّ باب اثبات الصانع بالإمكان، لأنّه لايحوج إلى سبب مغاير، لجواز أن يكون سببه

---

١. الموجود. ر.
٢. الموجود. ر.
٣. محتاج. ح. ع.
٤. لمجموعها. ح.
٥. لكونه. ح.
٦. غير واجبة. ع
٧. فمحلّ بحث.
٨. فيمتنع. ن.

التامّ نفسه حينئذ.

فإن قلت: لايجوز أن يكون كون الحادث علّة تامّة لنفسه و إلّا لكان قديماً ضرورة أنّ ما يكفى ذاته فى وجوده يكون قديما فحينئذ يمكن اثبات الصانع بالممكن الحادث.

قلت: هذا لايرد على ما قلنا من أنّه ينسدّ باب الاثبات بالامكان اذ حينئذ لايمكن الاثبات به، بل يحتاج إلى أخذ الحدوث و هم مطبقون[۱] على جواز الاثبات بالامكان و تجويز كون العلّة التامّة نفس الشى، يستلزم عدم جوازه، فهو ينافى[۲] ما اتفق عليه كافّة المحققين، فكيف يجعل ذلک مقرّرا، على أنّا نقول: حينئذ لايتمّ اثباته بالممكن الحادث أيضا، لجواز انتهائه الى ممكن قديم يكون علّته التامّة نفسه فينقطع السّلسلة كما على تقدير انتهائه الى الواجب القديم من غير فرق فـافهم ذلک جدّا.

و أيضا الممكن[۳] ما لايجب له الوجود و العدم بالنظر الى ذاته، فلو كان علّة تامّة لنفسه كان واجبا، اذ بالنظر الى ذات العلّة التامّة يجب وجود المعلول.

لايقال: انّما يلزم كونه واجبا لو لم يفتقر إلى جزئه الذى هو غيره، لأنّا نقول: الواجب الخارج من التقسيم هو ما يجب له الوجود بالنظر إلى ذاته و هو صادق على ما يكون علّة تامّة لنـفسه، فيلزم كونه واجبا مع أنّه محتاج الى غيره، و هذا خلف.

لايقال: نحن نقسّم هكذا: الموجود إمّا يحتاج الى غيره فى وجوده، و هو الممكن أو لا، و هو الواجب فلا يلزم ذلک.

لأنّا نقول: يكفينا دخوله فى الواجب على بعض التقسيمات الّتى اعترفوا بصحّتها، و هو قولهم الشىء إمّا أن يجب له الوجود بالنظر الى ذاته و هو الواجب، أو عدمه كذلک و هو الممتنع أو لا هذا ولا ذاک و هو الممكن اذ غرضنا أنّه لابدّ لهم من التفصّى عن هذا المنع مع انّهـم لم يـقوموا بذلک الأمر، بل عدلوا عن المقدّمة الممنوعة و استدلّوا على هذا المطلوب[٤] بدليل آخر فتأمّل.

و أيضا العلّة التامّة إمّا عين العلّة الفاعليّة و هو العلّة التامّة البسيطة* و ذلک حيث لايتصوّر

---

۱. يتّفقون. ق. ن.
۲. فهو لاينافى. ق.
۳. و لأنّ الممكن. د؛ و أيضا لأنّ الممكن. ر.
٤. على المطلوب. ر.
*. انّ العلة التامّة التى هى عين العلّة الفاعلية لايلزم أن يكون بسيطة لجواز كون علّة الفاعلية مركبة.

مانع عن المعلول كما فى العلّة الاولى بالنسبة الى المعلول الأوّل، فلايكون ارتفاع المانع جزء من العلّة التامّة كما قالوا، و إمّا مشتملة على العلّة الفاعلية و هو العلّة التامّة المركبة ولا يمكن عدم اشتمالها عليه ضرورة أنّ[1] احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضرورىّ، و لذلک حكموا* بأنّ العلّة الفاعليّة ضروريّة فى كلّ معلول بخلاف ما سواها من العلل.

اذا تمهّد هذا فنقول: لو جاز كون العلّة التامّة نفس المعلول، فإمّا أن يكون علّة فاعلية له و هو محال، لوجوب تقدّمها و امتناع تقدّم الشىء على نفسه، و إمّا أن يكون مشتملا عليها، فيكون جزؤها[2] علّة فاعلية مستقلّة له و هو محال لما تقرّر و لو لم يتمّ ذلک لانهدم البرهان عن أسّه، لأنّ مداره بعد الاصلاح على أنّ الفاعل المستقلّ للمجموع لايكون جزؤه و حينئذ لانفع[3] فى العدول من العلّة التامّة إلى الفاعل المستقلّ.

فقد لاح بما ذكرنا أنّ العلّة التامّة لايجوز أن يكون عين المعلول [فى الممكنات الصّرفة][4] مع قطع النظر عن وجوب تقدّمها أو عدمه، على أنّ الذكىّ[5] لو ترک العناد، ولاحظ بصريح العقل وجد الأمر كذلک مع قطع النظر عن ذلک. فالآن بقى لنا الفحص[6] عن حال العلّة التامّة فى التقدّم فإنّه و إن لم يتوقّف البرهان عليه، فهو فى حدّ ذاته من المطالب، و هذا المقصد و إن كان قريب المرأى فهو بعيد المرمى متشابه الأنحاء مغبرّ الأرجاء، ما ذلّ القاصدون اليه مناهجه بأقدام أفهامهم، بل هاموا فى مهامه شبهة على مطايا أوهامهم، فلاجرم لم يأتوا بما يشفى عليلاً أو يروى غليلا و أنا أقصى[7] ما عندى فيه عليک، فخذ بمجامع مشاعرک اليک.

---

١. لأنّ. ر.

*. لأنّ المعلول لو كان بسيطا و الفاعل موجب لايجب له غير العلّة الفاعلية، و لو كان مركبا و الفاعل موجب لايجب له الغاية، و لو كان المعلول بسيطا و الفاعل مختارا، لايجب له الماديّة و الصوريّة، ولو كان مركبا، و الفاعل مختارا لابدّ له من المادّة و الصّورة و الغاية جميعا. منه

٢. جزؤه. د. ع. ن.

٣. فلا نفع. ق. ر.

٤. الزيادة فى. ح. ق.

٥. الزكى. ح. ق.

٦. التفحّص. ح. ر.

. هاموا: أى تحيروا.

. المهامه: بفتح الاول و الرابع، جمع المَهْمَه و المَهْمَهَة المفازة البعيدة.

٧. و أنا أقصّ. ح.

فأقول: لابدّ من النظر فيما اعتمدوا عليه فى نفى تقدّم العلّة التامّة.

أمّا الأوّل ـ و هو أنّه لو تقدّمت لزم تقدّم المركب على نفسه بمرتبتين ضرورة تقدّم جميع الأجزاء على العلّة التامّة، لكونها جزء منها[١] و تقدّم العلة التامّة على المركب على هذا الفرض.

فقد اجيب عنه بأنّ جميع الاجزاء[٢] ليس عين المركب، لأنّ كلّ جزء من الاجزاء متقدّم بالذات، و المتقدمات بأسرها لايكون عين المتأخر.

و أيضا لو فرضنا مجموعا كلّ واحد من أجزائه واجب لذاته، كان المجموع ممكنا و أجزاؤه بأسرها غير ممكنة فهى غير المجموع.

و أنت خبير بما يرد عليه ممّا مرّ، اذ لايلزم من تقدّم كلّ فرد تقدّم الكلّ المجموعى، فإنّ حكم الأفراد[٣] قد يخالف حكم الجماعة فلا يلزم ان يكون[٤] مجموع أجزاء الشىء غير الشىء، فانّه ليس متقدّما و كذا القول فى المركب المفروض، فإنّ الأجزاء بالأسر غير واجب[٥] بل كلّ فرد منه واجب فلا يلزم أن يكون الأجزاء بالأسرا مغايرا للمجموع.

و نقول بقول مفصل، قولكم «الاجزاء بالأسر متقدّم على المجموع» إن أردتم به مفهوم القضيّة الكليّة أعنى الحكم على كلّ فرد فرد بالتقدّم فسلّم، و لكنّ اللازم منه تغاير[٦] المجموع لكلّ فرد فرد، و ليس النزاع فيه، و إن اردتم به حكما واحدا على موضوع واحد هو متعدّد فى نفسه أعنى المجموع فلا نسلّم أنّه متقدّم بل نقول هو عين المعلول، و هل النزاع إلّا فيه.

و الحقّ فى الجواب أن يقال: إنّ جميع الأجزاء الصوريّة و المادية لها[٧] اعتباران، اعتبارهما منفردين، و هما[٨] بهذا الاعتبار جزء من العلّة التامّة، متقدّم على المعلول بمرتبتين، و اعتبارهما على النحو المعيّن الارتباطى الّذين[٩] هما عليه فى الخارج و هما بهذا الاعتبار عين المعلول.

فإن قلت: لا يخلو إمّا أن يعتبر[١٠] هذا الارتباط فى المعلول أو لا، و على الأوّل لا يكون ما فرض مجموع الاجزاء مجموعا و هذا خلف. و على الثانى يكون عينه بأىّ اعتبار أخذ.

---

١. لكونه، جزء منه ـ لكونه جزء منها. خ ل. ح.
٢. جميع أجزاء الشىء، خ ل. ح.
٣. الفرادى. خ ل. ح. د.
٤. فلا يلزم كون. ح. ر. ق.
٥. ليس واجبا. ح. ر. ق.
٦. مغايرة. ر. ق.
٧. لهما. ح. ر. ق.
٨. و هو. خ ل. ح.
٩. الّذى. ح. ق.
١٠. لا يخلو من أن يعتبر. ح. ر. ن.

قلت: لعلّ الارتباط المذكور شرط لعينية جميع الاجزاء للمعلول و ليس من أجزائه فلا يلزم الخلف ولا كونه عين المعلول مطلقا.

فلئن قلت: هذا إنّما يتمشّى فى المركب الذى له جزء صوريّ، و أمّا فيا ليس كـذلك، كـما فى مبحثنا هذا فلا، اذ ليس المجموع إلّا تلك الآحاد من غير صورة يكون بينها[1] ارتباط يعتبر تارة ليصير عينا و يسقط أخرى ليكون جزء من العلّة التامّة و متقدّما.

قلت: نعم جميع الأجزاء إنّما يكون جزء من العلّة التامّة و موقوفا عليها حيث يكون للمركب جزء صورى* و أمّا فى غيره فهو عين المعلول، لأنّ جميع الاجزاء ليس علّة لنفسها[2] و العلم به ضروريّ فاذا اعتبر ذلك الجميع من غير ارتباط فليس هناك الّا ذلک الجميع الّذى هو المعلول، فلا يكون جزء من العلّة التامّة. و أمّا الثانى و هو أنّ جميع الموجودات من الواجب و الممكن، ممكن و علّته التامّة ليس جزؤه لاحتياجه الى باقى الاجزاء ولا خارجا عنه، اذ لا خارج فتعيّن أن يكون نفسه.

فأقول: هذا اقوى الشبه و لا يدفعه حديث الارتباط اذ لايعتبر فيا بينها[3] ارتباط، بل يلاحظ

---

١. من غير صورة يكون بها. ر. ق؛ من غير صورة يكون بينهما. ح. د.

*. قوله نعم جميع الاجزاء الخ فيه أن جميع الأجزاء الذى هو عين المركب الذى ليس له جزء صورى هو جزء من العلة التامّة فيكون متقدما عليها فلو كانت علته التامّة أيضا متقدّمه عليه لزم تقدمه على نفسه بمرتبتين كما ذكروه ولا يتمشى فيه الجواب الذى زعمه حقّا، و القول بأن جميع الأجزاء فى هذا المركب الذى ليس له جزء صورى ليس جزء من العلة التامة مجرد دعوى بلا دليل بل لاوجه له و هذا مما يتعجب منه لانه لاخفاء فى أنّ جميع أجزاء المركب مطلقا جزء من المركب جزء من العلة التامّة له لأنها مجموع ما يتوقف عليه الشىء فهى عبارة عن مجموع أجزاء المركب و الآمور الخارجة الّتى يتوقف عليها هذا المركب و لمّا كان لجميع الاجزاء المادية و الصورية الاعتباران المذكوران امكن النقض عنده عمّا ذكره بالجواب الّذى زعمه حقا و لما لم يكن هذان الاعتباران فى المركب الذى ليس له جزء صورى لم يتمش ذلک فيه و تسليم كون جميع الاجزاء فى المركب الذى له جزء صورى جزء من العلة التامّة و منعه فى المركب الذى ليس له جزء صورى هما لاوجه له اذ لافرق بينهما فى ذلک الأمر هذا و قد يقال انهم يقولون ان الاعداد كلّها مركبة من الواحدات الصرفة و ان مراتبها ليس بعضها جزء من بعض مثلا الثلاثة ليست مركبة من اثنين و وحدة بل من ثلاث وحدات و كذا الاربعة و ما يعدّها من المراتب فعلى هذا يمكن أن يقال إن العلة التامّة ايضا مركبة من العلل الناقصة و ليس بمجموع الأجزاء الذى هو عين المركب جزء من العلة التامّة أصلا سواء كان مركبا من العلة المادية و الصورية أو لا و أنت تعلم انّ هذا الجواب ايضا على تقدير تمامه انّما يجدى نفعا اذا كان ما ذكروه استدلالاً على عدم تقدّم العلة التامة. ملا ميرزا جان

٢. لنفسه. ق. ن.

٣. بينهما. ح. ن.

تلک الأجزاء بأسرها من غير أمر آخر يوحدّها[١]

و وجه التفصّی عنه أن يقال المجموع بهذا المعنى ليس معلولا واحدا ليستدعى علّة واحدة، بل معلولات متعدّده قد لوحظت مرّة[٢] فيستدعى عللا متعدّدة، و تلک العلل هی مجموع السّلاسل الّتی هی أجزاء تلک السّلسلة ممّا فوق المعلول الأخير الی الواجب.

فإن قلت: المجموع يحتاج الی المعلول الأخير، فلا يکون تلک السّلاسل بأسرها علّة تامّة لاحتياج المعلول الی الخارج عنها.

قلتُ: المجموع بهذا المعنى هو تلک الآحاد المتفرّقة و قد لوحظت دفعة فلا فرق بين أن يطلب علّة کلّ منها مفصّلا و بين أن يطلب علّتها بأسرها مجملا الّا بالاجمال و التفصيل فی الملاحظة فلا فرق فی ذات الملاحظة، و تفصيله انّه اذا طلبت[٣] علّة معلولات متعدّدة فالجواب ان يجمع[٤] علّة کلّ واحد واحد، فلا فرق بين أن يطلب مثلا علّة «آ» ثمّ علّة «ب» ثمّ علّة «ج» و هکذا، و بين أن يطلب علّة «ا ب ج» دفعة الّا فی الملاحظة، فانّه قد لوحظ کلّ منها فی الأوّل بصورة خاصّة و فی الثانی لوحظت معا بصورة اجمالية[٥] و کذلک لافرق فی الجواب بين أن يبيّن علّة کلّ منها مفصّلا فيقال علّة «ا» و «د» و علّة «ب» و «ه» و علّة «ج» و «ز» مثلا و بين أن يجمل فی القول فيقال علّتها «د ه ز» الّا انّ ما لوحظ فی الأوّل[٦] بالدفعات لوحظ فی الثانی[٧] دفعة و معلوم انّ الملاحظة[٨] فی الصورتين واحد، فکما لايدخل فی الصورة الاولی المعلول الأخير فی عدّ العلل کذلک لايدخل فی الصورة الثانية، و وهم الفرق إنّما ينشأ[٩] من لفظ المجموع و ايهامه[١٠] المرکب الذی يدخل فيه الصّورة.

و فيه نظر، لأنّ المجموع بهذا المعنى کثير و الکثير يتألف[١١] من الوحدات لامحالة و المعلول الأخير داخل فيه، و من أجزائه، فيکون داخلاً فی علّته[١٢] التامّة، فلا يکون ما فوقه الی غير النهاية

---

١. يوجدها. ح. ق.
٢. مرّة مرّة. ر.
٣. اذا طلب. ح. د.
٤. بأن يجمع. ح.
٥. و فی الثانی بصورة واحدة. ح. د. خ‌ل.
٦. الاولی. ح. ر.
٧. الثانية. ح. ر.
٨. الملاحظ. ح.
٩. إنّما نشأ. ن.
١٠. و ايهام. ر؛ فايهامه. ح.
١١. متألف. ح. ر. ق.
١٢. فيکون جزء من علّته. ح. ق.

علّة تامّة للمجموع، فتأمّل فى هذا المقام فإنّه حقيق بالتأمّل التام، و لهذا التفصيل فى ما سيأتى مواضع تقع فيه فتذكره، و اذ قد انحلّت الشبهة* التى عرجوا عليها فكن الفِصّيل فى الأمر و حكّم العقل الصريح و ارفض الجدال جانبا، و خذ بما يحكم العقل به بعد أن توقن أنّها لايكون عن المعلول فى المركبات[١] الصّرفة اذ لاحاجة فى البرهان الى إثبات التقدّم[٢].

و أمّا الشبهة الثالثة ـ و هى أنّ العلّة التامّة مركبة من اجزاء، كلّ واحد منها متقدّم، ولا يلزم منه تقدّم المجموع فغير متوجه إلّا على من استدلّ بتقدّم أجزائها على تقدّمها.

و أمّا قولهم فى الجواب عن النقض على أنّ الفاعل المستقلّ للمجموع فاعل للأجزاء، المراد بكونه فاعلا للأجزاء أن لا يكون فاعلها خارجا عنه[٣] و ذلک کاف فى غرضنا اذ يلزم إمّا الانتهاء إلى ما يكون فاعلا لنفسه و هو محال، أو إلى التّسلسل و حينئذ فكلّ جزء يفرض فعلّته اولى منه.

فأقول: يمكن اختيار التسلسل بأن يكون ما فوق المعلول الاخير الى غير النهاية علّة للمجموع و هو معلول لما قبله بمرتبة الى غير النهاية و هكذا. قوله فكلّ جزء الخ. قلنا لا نسلّم.

قوله لأنّه اكثر تاثيرا منه. قلنا لكنّه اكثر اشتمالا [منه][٤] على علل الاجزاء[٥]. و تلخيصه، أنّ الفاعل المستقلّ فى المجموع بهذا المعنى على ما انساق اليه آخر الكلام هو ما لا يكون المعلول مستندا الّا اليه، أو الى ما يستند اليه أو الى اجزائه.

اذا تمهّد هذا فنقول: علّة كلّ جزء و إن كان اكثر تأثيرا فيكون الآحاد المستندة الى نفسه اكثر لكنّه أقلّ اشتمالا على علل الأجزاء، فيكون الآحاد المستندة الى أجزائه[٦] أقلّ و ذلک الجزء و إن كانت المعلولات المستندة الى نفسه اقلّ لكن المستندة الى اجزائه اكثر و المعتبر فى استقلال الفاعل[٧] أحد الأمور الثلاثة من استنادها بالأسر اليه أو الى ما يستند اليه، أو الى أجزائه[٨] فكون أحد هذه

---

*. أراد أنّه انحلّت الشبهة فى مادّة الممكنات الصّرفة اذ بذلک يتمّ الفرض ولا يضرّ بقاء الشبهة فى مجموع الواجب و الممكنات، كما أنّه فى صورة العدول الى العلّة المستقلّة إنّما يتمّ عدم كونها جزء من المعلول فى الممكنات الصرفة ولا يضرّ كونها جزء فى المركبات من الواجب و الممكن. منه

١. فى الممكنات. ح. ر. ق.

٢. اذ به يتمّ البرهان من غير احتياج الى اثبات التقدّم. ر. ق.

٣. عنها. خ ل. ر.

٤. الزيادة فى. ق.

٥. على تلک الأجزاء. ر.

٦. الى الأجزاء. ر.

٧. فى الاستقلال. ح. ر. ق.

٨. إلى جزئه. ق.

الأمور فى علّة الجزء اكثر مع كون أمر آخر منها فى نفس الجزء اكثر لايقتضى اولوية احدهما من الآخر.

فإن قلت: لاشكّ أنّ ما يستند المعلول الى نفسه اقوى فى العلّية و التأثير ممّا يستند الى أجزائه و على تقدير انتفاء الاولوية أيضا يلزم ترجيح المساوى.

قلت: بعد تسليم ذلک مفهوم العلية[١] الاستقلالية متحقق[٢] فيهما، سواء كان على التّسوية فيهما، فيكون متواطيا أو مختلفا بالاولويّة و عدمها، فيكون مشكّكاً، ولا يلزم من كون كلّ منهما علّة، ترجيح المرجوح[٣] على تقدير الاولوية، ولا ترجيح المساوى على تقدير التساوى، كما فى ساير المفهومات المشكّكة و المتواطئة.

فإن قلت: فيلزم توارد العلل المستقلّة على معلول واحد.

قلت: توارد العلل التامّة [على معلول واحد][٤] محال مطلقا، و كذا توارد الفواعل المستقلّة المتباينة و أمّا المتداخلة فلا نسلّم استحالته، بل نقول هو واقع، فإنّ العقل العاشر مثلا كلّ واحد من السّلاسل المبتدئة ممّا فوقه الى المبدأ، علّة مستقلّة له بالمعنى المذكور، ضرورة أنّه لايستند الى غير تلک السّلسلة و أجزائها و ما يستند اليها، بل سلسلة العقول العشرة السّلسلة المبتدئة* من التاسع الى المبدأ علّة مستقلّة لها[٥] ضرورة أنّ كلّ جزء منها إمّا مستند اليها أو الى أجزائها فإنّ العاشر مستند إليها و التاسع و الثامن الى أجزائها، فإنّ التاسع مستند إلى السلسلة المبتدئة من الثامن و الثامن الى المبتدئة من السّابع و كذا السّلسلة المبتدئة من الثامن فما فوقه الى المبدأ علّة مستقلة له[٦] لأنّ كلّ جزء منه إمّا مستند إليها كالتاسع أو الى ما يستند اليها كالعاشر أو إلى اجزائها كالثامن فإنّه مستند الى جزئها[٧] أعنى المبتدئة من السّابع و هكذا.

لايقال: لابدّ من علّة لايكون اولى منه، لأنّا نقول: هذا أوّل المسألة و عين النزاع.

فإن قلت: المراد بالعلّة المستقلّة مالا يكون له شريک فى التأثير كما صرّح به فى شرح المواقف

---

١. العلّة. ر

٢. متحققه. ح. د.

٣. ترجيح بلا مرجّح. خ ل. د.

٤. الزياده فى. ر. ق.

*. السلسلة المبتدئة بدل و بيان للعقول العشرة.

٥. متعدّدة. ق؛ له. د. ق.

٦. لها. ح. ر. ق.

٧. أجزائها. ق.

فى بحث العلة و المعلول، و حينئذ يتمّ الكلام لأنّ كلّ جملة أخذت من غير المتناهى فهو علّة قريبة لفرد و يشاركه غيره فى التأثير القريب فى فرد آخر، فلايكون شيء منها علّة قريبة للمجموع اذ لا فرق بين جزء و جزء حتى يكون المؤثر القريب فى واحد منها مؤثرا قريبا فى الجملة دون المؤثر القريب فى الجزء الآخر.

قلت: إن اراد انتفاء الشريک فى التأثير مطلقا قريبا أو بعيدا، فلا نسلّم أنّه ضرورىّ[١] فى كلّ معلول يجب أن يكون له علّة مستقلّة بهذا المعنى، كيف ولو صحّ ذلک لانتفى ترتّب العلل المتشاركة[٢] فى مطلق التأثير، و إن اراد أن لايكون هناک تأثير إلّا و يرجع[٣] اليه ابتداء أو بوسط[٤] يرجع الى المعنى الأوّل و احتاج الى التعميم المذكور فيه، بأن يقال: أو الى اجزائه[٥] ليندفع عنه النقض المذكور هناک و حينئذ فالكلام عليه كالكلام عليه.

فإن قيل: المراد من المؤثر المستقلّ فى كلّ مرتبة هو ما لا يكون له شريک فى التأثير فى تلک المرتبة قريباً كان أو بعيدا و هو ضرورىّ[٦] فى كلّ معلول، لأنّه لابدّ له فى كلّ مرتبة من مراتب التأثير من شيء يكون هو تمام المتصف به، فاذا أخذ فهو المؤثّر فى تلک المرتبة لايشاركه غيره فى هذا التأثير و الّا لم يتعيّن المتصف به فلايكون تأثير ضرورة اقتضاء الوصف موصوفا معيّنا و حينئذ فالترديد فى العلّة المستقلّة القريبه.

فنقول: العلّة القريبة المستقلّة بهذا المعنى هى ما فوق المعلول الأخير الى غير النهاية اذ هو تمام المؤثّر القريب فى تلک السلسلة، فإنّ كلّ جزء منها معلول قريب [لكلّ][٧] جزء منها.

و إن قيل: المراد به تمام المؤثّر فى المجموع قريبا و بعيدا.

فنقول: هو أيضا ما فوق المعلول الأخير الى غير النهاية باعتبار ما يشتمل عليه من السّلاسل فإنّ المجموع بهذا المعنى أمور متعدّدة لها علل متعدّدة، فتمام المؤثّر فيه مجموع تلک العلل و كلّ واحد من آحاد تلک السلسلة معلول لسلسلة[٨] للسلسلة[٩] المبتدئة ممّا فوقه و هكذا مجموع[١٠] تلک

---

١. أنّه يجب. خ ل. ح.
٢. المشاركة. ن.
٣. الّا يرجع. ق.
٤. أو بواسطة. ر. ق.
٥. جزئه. ر. ق.
٦. اذ هو ضرورى. ر. ق.
٧. الزيادة فى. ح.
٨. سلسلة. ح.
٩. المعلول الاخير من السلسلة.
١٠. ممّا فوقه و هكذا، فجموع. ح.

السّلاسل يكون علّة للمجموع بهذا المعنى.

فإن نقل الكلام إلى علل تلك السّلاسل لكونها ممكنة فنقول: هى مجموع مجموعات السّلاسل الّتى فى جميع السّلاسل الموجودة فى السّلسلة فى جميع[۱] المراتب الغير المتناهية. فهناک سلاسل غير متناهية، ثم فى كلّ منها سلاسل غير متناهية و هكذا، فجميع تلک السّلاسل الغير المتناهية مراراً غير متناهية هو العلة التامّة لتلک السّلسلة الجامعة لجميع[۲] ما يتوقّف عليه تلک السّلسلة قريبا و بعيدا و ذلک الجميع بعينه[۳] هو جميع السلاسل التى يشتمل ما[٤] فوق المعلول الاخير عليها بحيث لايشذّ منها شیء[٥] فالعلّة التامّة أعنى جميع ما يؤثّر فى السّلسلة قريبا و بعيدا هو ما فوق المعلول الأخير كما قلنا.

و نقول أيضا: انّ سلسلة الموجودات بأسرها من الواجب و الممكن لايمكن أن يكون المؤثّر التامّ القريب فيها الواجب ضرورة أنّه مؤثّر قريب فى واحد منها فقط. فامّا أن يكون هو* ما فوق المعلول الأخير برتبة سلسلة [واحدة][٦] و لا يكون اشتراکٌ ما فيها[۷] من السّلاسل فى التأثير القريب فى الآحاد الآخر منافيا لكونه مؤثرا تامّا فيكون المراد بنفى الاشتراک نفى اشتراک ما هو خارج عنه، أو يكون جميع تلک السلاسل بأسرها، و كلّ من الوجهين جار فى السّلسلة الغير المتناهية بلا فرق، فاختر لنفسک ما يحلو، فإنّ ما نقول به ههنا نقول به هناک.

و أنت ممّا فصّلنا لک خبير بأنّ الحق هو الثانى، و النظر السّابق لايأتى[۸] على هذا و هو يحقّ الحقّ و يهدى السّبيل.

و اعلم ان الشريف العلّامة قدّس سرّه** قرر البرهان فى حواشى شرح حكمة العين بوجه

---

۱. التى هى جميع السلاسل الموجودة فى جميع. ر.
۲. التى هى مجموع. ر.
۳. و ذلک الجميع هو بعينه جميع السلاسل. ن.
٤. يشتمل جميع. ق. ن.
٥. لايشذّ شیء منها. ح. ر. ق.

*. قوله فأمّا يكون هو. الضمير راجع الى المؤثر التامّ، و اسم لكان و خبرها، ما فوق المعلول و قوله سلسلة واحدة حال لقوله ما فوق المعلول الأخير.

٦. الزيادة فى. د.
۷. اشتراک ما قبلها. ر.
۸. لايتأتّى. ح. د. ق.

**. الشريف العلامة هو على بن محمد بن على الجرجانى فيلسوف متكلم من كبار علماء ايران ولد فى قرب استرآباد و درس

←

مفصّل و بذل فيه الجهود[١] و وصفه بأنّه ينكشف به المقصود، ولا يتأتى عليه شيء من الشّبه المورِدة[٢] و نحن نورده مع ما يورد عليه[٣] بتوفيق الله تعالى خالق السّمع و أنت شهيد تجد الحق الذى ليس عنه محيد: قال لا شكّ فى وجود ممكنات متعدّدة[٤] و كلّ واحد منها محتاج الى علّة فاعليّة موجودة مستجمعة لجميع ما يتوقف عليه المعلول، فاذا اعتبرنا الممكنات بأسرها جملة واعتبرنا لكلّ واحد منها العلّة الفاعلية المستجمعة مع قطع النظر عن أنّ شيئا من هذه العلل الفاعلية من أفراد الممكنات أولا، بل أخذنا العلل الفاعلية الموصوفة بالاستجماع الّتى هى بازاء الممكنات فلا خفاء فى أنّ هذه العلل الفاعلية المستجمعة هى علّة فاعلية مستجمعة لجملة الممكنات فكما أنّ كلّ واحد من الممكنات محتاج الى واحد من العلل، كذلك مجموع الممكنات محتاج الى مجموع العلل، و ذلک ممّا لا يتوقف فيه العقل الصريح، بل يحكم به بديهة، و اذا تمهّد هذا فنقول:

اذا اعتبرنا العلل الفاعلية المستجمعة للأمور المعتبرة جملة واحدة، و أخذنا الممكنات جميعاً[٥] جملة أخرىٰ و نسبنا الجملة الثانية الى الأولى فلا يخلو إمّا أن يكون فى الجملة الأولى أمر خارج عن الجملة الثانية أو، لا و على الثانى امّا أن يكون الجملة الاولى تمام العلّة الثانية، فيلزم كون الشيء علة لنفسه و هو قطعى[٦] الاستحالة، أو بعضها، فيكون بعض من الجملة الثانية علة أيضا لجميعها و هو محال أمّا اوّلا فلأنّ العلّة التامّة لايتوقف المعلول على ما هو خارج عنها، و الجملة الثانية موقوفة البتة على الخارج من ذلک البعض و هو البعض الآخر.

أقول: إن أريد بالعلّة الفاعلية المستجمعة، الفاعل مع جميع شرايط التأثير، فهو ليس بعلّة تامّة

←

فى شيراز و لمّا دخلها امير تيمور ذهب الى سمرقند و بعد موت تيمور عاد اليها و اقام فيها الى أن توفى فى سنة ٨١٦ هـ. ق له مصنفات اشهرها، شرح المواقف، و حاشيته على التجريد للمحقق الطوسى و شرح حكمة العين للعلامة شمس‌الدّين محمد بن مبارک شاه بخارى الملقب بـ«ميرک بخارى» المتوفى اواخر قرن الثامن الهجرى.

١. الجهود. ح. ر. ق.

٢. الواردة. ن.

٣. مع ما يرد عليه. ح. ر؛ مع ما عليه. ق.

. المحيد: الميل و العدول.

٤. الممكنات المتعدّدة. ر.

٥. بأجمعها. ن.

٦. بيّن.

فلا ينافيه احتياج المعلول الى بقيّة الأجزاء لجواز أن لا يكون[۱] من شرايط التأثير فلا يصح قوله فيكون بعض من الجملة الثانية الخ.

و إن أريد[۲] به الفاعل مع جميع ما يتوقف عليه المعلول سواء كان شرطا للتأثير أو، لا كما هو ظاهر العبارة فهو العلّة التامّة، و حينئذ نختار كونها تمام الجملة الثانية قوله فيلزم كون الشيء علّة لنفسه و هو قطعى الاستحالة، قلنا: العلّة التامّة لاتقدّم لها على المعلول، كما قرّره فى غير هذا الكتاب فيجوز أن يكون عينه[۳] كما قرّره.

و العجب أنّه أورد هذا المنع فى سائر كتبه و لذلک[٤] عدل عن العلّة التامّة الى الفاعل المستقلّ ثم يقول هاهنا: أنّه لايجوز ان يكون عينه لأنّه يلزم أن يكون الشيء علّة تامّة لنفسه و هو قطعى الاستحالة، و ليت شعرى كيف منع القطعى فى سائر كتبه، و هل هذا الاّ كرّمنه على ما فرّ منه[٥].

قال: و أمّا ثانيا فلأنّ أىّ بعض يفرض فانّه معلول جزماً، و علته اولى بأن تكون علّة تامّة لأنّها تحصّل أفراد اكثر ضرورة أنّ ما هو بتأثير ذلک البعض فلعلّته فيه مدخل، ولها فى نفس ذلک البعض تأثير أيضا بخلافه اذ لا تأثير له فى نفسه.

أقول قد مرّ الكلام عليه مبسوطا، فلا نعيده، ثم إنّ هذا اعجب ممّا مرّ فأنّ اكثرية التأثير لايقتضى الاولوية بالعلّة[٦] التامّة، ألاترى أنّ سلسلة المعلول الأخير الى الواجب علّته التّامّة إمّا نفسها[۷] مع أنّه لاتأثير لها أصلا اذ الشيء لا يؤثر فى نفسه، و إمّا ما فوقها الى الواجب مع أنّ الواجب اكثر تأثيرا منه.

قال و على الاول أعنى ان يكون فى الجملة الاولى أمر خارج عن الجملة الثانية، فإمّا أن يكون ذلک الأمر معتبرا فى العلل الفاعليه أو فى الأمور المعتبرة معها. و على الثانى العلل الفاعلية إمّا

---

۱. و فى بعض النسخ بدل «لجواز ان لايكون» جاء «لأنّها ليست».

۲. و إن أراد. د.

۳. غيره. د.

٤. و كذلک. ح.

٥. فى نسخة ج بعد عبارة «الى الفاعل المستقل» هكذا جاء: و هل هذا الاّ كرّ على ما فرّ منه و قال هاهنا انه لايجوز أن يكون عينه لأنّه يلزم أن يكون الشيء علّة تامّة لنفسه و هو قطعى الاستحالة و ليت شعرى كيف منع القطعى فى سائر الكتب قال و أمّا ثانيا.

٦. بالعلّية. ح. ر.

۷. إمّا بنفسه. د. ق.

نفس الجملة الثانية أو بعضها، اذ الفرض أنّ العلل الفاعلية لم يعتبر فيها زائد خارج عن الجملة الثانية فعلى الأوّل يلزم أنِ يكون نفس الشيء مع غيره علة تامّة لها و هذا أفحش من علّيته لنفسه اذ اللّازم حينئذ تقدّمه على نفسه بمرتبتين.

أقول: هذا أيضا ممنوع بناء على ما قرّره من عدم وجوب تقدّم العلّة التامّة و جواز كونها عين المعلول، بل اللّازم من هذا الشقّ تقدم الشيء على نفسه بمرتبة بناء على ذلك، و العجب أنّه استدلّ فى بعض كتبه على عدم تقدّمها بعين ما ذكره هاهنا.

قال: و على الثانى يلزم أن يكون بعض الجملة الثانية مع أمر خارج علّة تامّة لها، و استحالته يظهر بالوجهين السابقين.

أقول: تقرير الوجه الأول هاهنا انّ العلة التامّة علّة لايتوقف المعلول على أمر خارج عنها و المعلول هاهنا يتوقف على بقيّة الأجزاء و هى خارج عن ذلك البعض الّذى هو العلّة الفاعلية مع الأمر الخارج و فيه نظر، لأنّ اللّازم من كون العلة الفاعلية بعض الأجزاء، عدم دخول بقيّة الأجزاء فى العلل الفاعلية، ولا يلزم منه عدم دخولها فى العلّة التامّة فاعرفه.

و أمّا الوجه الثانى ففيه ما سبقه، قال: و على الأوّل أعنى ان يكون الأمر الزائد معتبرا فى العلل الفاعلية فإمّا أن يكون عين علّة فاعلية منها أو جزئها و على التقديرين يكون موجودا ضرورة أنّ الفاعل المؤثر فى الموجود و أجزائه يكون موجودا، و ذلک الأمر الزائد الموجود الخارج عن جميع الممكنات لايكون ممكنا و إلّا لم يكن خارجا عنها ولا ممتنعا لأنّه موجود فتعين أن يكون واجبا لذاته، و يمكن أن ينسب الجملة الثانية الى العلل الفاعلية و يساق الكلام الى آخره.

أقول: لاينافى[1] هاهنا ابطال الجزئية بشيء من الوجهين امّا الأوّل فظاهر، لأنّ العلل الفاعلية لايلزم أن لايحتاج المعلول الى ماعداها، اذ احتياج المعلول الى الأجزاء [و شرايط التأثير مثلا][2] لاينافى كون العلّة[3] الفاعلية علّة فاعلية.

و أمّا الوجه الثانى فالكلام عليه هاهنا كالكلام عليه هناک، فإنّ حديث الاولوية قد عرفت ما فيه و عرفت أيضا انّ الفاعل للمجموع[4] مجموع فواعل الآحاد، و كلّ واحد من الآحاد معلول

---

١. لايتأتى. ع.
٢. الزيادة فى. ح. ق.
٣. العلل. خ ل. ن.
٤. فاعل المجموع. ر. ن.

للسّلسلة المبتدئة ممّا فوقه بمرتبة، فمجموع تلك السّلاسل يكون علّة فاعلية لمجموع الآحـاد، و ليس لهذا المجموع مشارک فی التأثیر القریب فی جمیع تلک الآحاد فضلا عن أن یکون اولیٰ.

و یمکن أن یوجه[۱] کلامه قدّس سرّه بما یندفع عنه بعض الخلل و إن کان بعیدا بحسب اللفظ بأن یقال مراده بالعلة التامّة هاهنا مجموع العلل الفاعلیة مع جمیع ما یتوقف علیه التأثیر فی المعلول لاجمیع ما یتوقف علیه المعلول[۲] کما هو ظاهر عبارته بل صریحه ولا شکّ أنّ العلّة التامّة بهـذا المعنی مقدّم[۳] علی المعلول و مراده من العلل[٤] الفاعلیة المذکورة فیما بعد حـیث قـال: و یمکـن أن ینسب الجملة الثانیة الی العلل الفاعلیة هو العلل الفاعلیة بدون اعتبار الشرائط، و حینئذ یستقیم الحکم بتقدّم العلّة التامّة و ما یتفرّع علیه، و یبقی المنع فی إبطال الشقّ[٥] الجزئیة سواء ردّد فی العلل الفاعلیة المستقلّه کما فی الترديد[٦] الأوّل، أو فی العلل الفاعلیة مع قطع النظر عن الشرائـط کـما فی التقریر الثانی، و هذا و إن کان بعید جدّا عن لفظه، ذکرناه احترازا عن أن یخطر ببال القـاصرین فیتبجّحون[۷] ظنّا منهم أنّهم ظفروا بما لم یظهر لغیرهم، کما شاهدنا نظائره.

فذلکة

اذا أحطت بجوانب المقال، و کشفتَ حجاب الخفاء عن جلیّة الحال، لاح لک أنّ الحاصل من جمیع تلک الأنظار و الأبحاث انّ الترديد سواء وقع فی العلّة التامّة أو الفاعلیة المستقلّة، فکـونها عین المعلول باطل* [لو ثبت أنّ الفاعل المستقلّ لایمکن کـونه جـزء مـن المـعلول][۸] فکـونها خارجة عن المعلول[۹] یستلزم المطلوب، لکن الشأن کلّه فی ابطال شقّ الجزئیة، سواء کان الترديد فی العلة التامّة أو الفاعلیة المستقلّة لما عرفت من أنّ العلّة التامّة للمجموع بهذا المعنی هو حاصل جمیع علّة کلّ واحد واحد، ولا شکّ انّ علة کلّ واحد هو السلسلة المتبدئة ممّا فوقها بلا واسطة،

---

۱. توجیه. ر.
۲. مع جمیع ما یتوقف علیه المعلول. ق.
۳. یتقدّم. د. ح.
٤. العلّة. ح.
٥. شق. ق
٦. التقریر. خ ل.
۷. یتبجّحُون: أی یفتخرون اصله بجح بتقدیم الجیم علی الحاء.

*. اذ حینئذ لو کانت العلة التامّة عین المعلول لکان الفاعل المستقل جزء من المعلول، و الکلام علی تقدیر امتناع ذلک، وقد علمت ان امتناع کون العلة التامّة عین المعلول انّما هو فی الممکنات الصرفة. منه

۸. لیس فی نسخة. ح.
۹. خارجة عنها. ح. ق.

فيكون مجموع تلك السّلاسل علة تامّة للمجموع ولا يرد ما يوهم[١] من احتياج المجموع الى المعلول الأخير، لما تحققت من أنّ علّة المجموع بهذا المعنى هو مجموع علل الآحاد، و لمّا لم يكن المعلول الأخير علّة لشيء من الآحاد فلا مدخل له في عدّ[٢] مجموع عللها، و فيه النظر السابق*، والله سبحانه اعلم.

و قرّره بعضهم بوجه آخر و هو أنّ المؤثر التامّ القريب في كلّ مجموع هو جميع أجزائه، لأنّ المؤثر التامّ هو ما يتقدّم[٣] على المعلول بالذات و يمتنع انفكاكه عنه وجودا و عدماً، و جميع الاجزاء بالنسبة الى المجموع كذلك فيكون علّة تامّة قريبة له، و اذا تقرر ذلک.

فنقول: السّلسلة الموجودة الغير المتناهية مفتقرة الى علّة تامّة، لكونها ممكنة من حيث المجموع و من حيث الأجزاء جميعا، و علّتها التامّة القريبة هى أجزائها بأسرها، لما تقدّم من معنى المؤثر التامّ القريب و هى أيضا ممكنة مفتقرة الى علة تامّة كذلك و علّتها[٤] إمّا نفسها[٥] أو بعض أجزائها أو خارج عنها. و الأولى محال لاستلزامه تقدّم الشىء على نفسه، و كذا الثانى لما تقرّر من أنّ العلّة التامّة القريبه لكلّ مجموع هو جميع أجزائه و كذا الثالث لأنّ كلّ واحد واحد منها مستند الى علّته التامّة القريبه الموجودة فى السلسلة، فلو استند شىء منها الى أمر خارج لزم توارد علّتين مستقلّتين فى مرتبة [واحدة][٦] على معلول واحد و هو محال، و يلزم من فساد الاقسام كلّها امتناع وجود السّلسلة المفروضة لاستلزامها الخلف[٧] المذكور و هو وجوب استنادها الى علّة مع امتناع الاستناد إليها.

و لما أورد عليه النقض بالجزء الأخير فانّه متقدّم بالذات، و يمتنع تخلّف المعلول عنه مع أنّه ليس مؤثرا تامّا، و أنّ الآحاد بأسرها عين المعلول فلا يكون مؤثرا فيها، ثم إن جاز كون المؤثر فى المجموع عينه فلِمَ لايجوز أن يكون علّة الآحاد بالأسر أيضا عينها.

---

١. ما يتوهم. ح. ق.   ٢. فى عدد. ق.

*. و هو انّ المجموع بهذا المعنى موجود لأنّ انتفاءه إنما يكون بانتفاء بعض آحاده، و هى بأسرها موجودة و هو مغاير لكلّ واحد، فكلّ واحد داخل فيه، فيكون جزء من العلّة التامّة، ولا يكون المعلول الأخير خارجا عن علته التامّة، و هذا النظر مخصوص بسبق العلّة التامّة كما تقدم. منه

٣. مقدّم. ق.

٤. و علّتها كذلک. ر.   ٥. و علته التامّة إمّا نفسها. ق.

٦. الزيادة فى. ر. ق. ن.   ٧. الفساد. ع. ق.

فأجاب عن الاول بأنّ المراد امتناع تخلّف المعلول عنه بالنظر الى ذاته، و الجزء الأخير لايمتنع التخلف عنه بالنظر الى ذاته بل لاستلزامه سائر الأجزاء من حيث أنّه أخيرها[١] و عن الثانى، بأنّ كلّ جزء من الأجزاء متقدّم بالذات على المجموع، و المتقدّمات بالأسر لاتكون نفس المتأخر، و المركب من الواجب آحادها بالاسر واجب[٢] و المجموع ممكن، ثمّ لو كان جميع الأجزاء عين المعلول، فالّذين قسّموا العلل الى مادية و صورية كيف ساغ لهم أن يعدّوا[٣] المعلول فى أقسام العلل.

و ملخص هذا الوجه أنّ سلسلة الممكنات الغير المتناهية لها علّة هى الآحاد بالأسر، و هى مغايرة للمجموع لكن الآحاد بالأسر لايكون لها علة، اذ لو كانت لكانت إمّا نفس الآحاد بالأسر أو جزء منها[٤] و هو محال أو خارجا عنه[٥] و هو أيضا محال لأنّ الخارج لو كان علّة الآحاد، بالأسر لم يكن شىء من الآحاد معلولا لغيره، و قد فرض الآحاد بالأسر مستندة الى عللها الموجودة فى السلسلة و هذا خلف.

أقول: و أنت خبير بحاله ممّا سلف اذ لا يشتبه عليك انّ المقدّمات بالأسر لايلزم أن يكون متقدّما كما مرّ، و كذا مجموع الواجبات بالأسر لايكون واجبا، و تقسيم العلل إلى المادية و الصورية [لا ينافى كون مجموع المادة و الصورة على النحو المعيّن عين المعلول][٦]، على أنّ التقسيم ليس الى [مجموع][٧] المادّة و الصورة بل الى كلّ منهما كما مرّ.

فإن قلت: المجموع الذى لايعتبر فيه الهيئة الاجتماعية يكون مركبا لا محالة و كل واحد من الآحاد علّة مادية له، فكيف يكون جميع العلل المادية عين المعلول.

قلت: كون كلّ منها، علّة مادية و مقدّما لاينافى كون الكلّ المجموعى عينا لعدم اعتبارالصورة فيه. و نقول بقول فصل: لاشكّ انّ لنا أن نعتبر آحادًا من غير ملاحظة الهيئة معها و نحكم عليها بحكم واحد، مثل أن نقول «الاثنان زوج أوّل» ولا شكّ أنّ حقيقته ليس إلّا هذا الواحد و ذلك الواحد، فكيف يتوهم كون الواحدين فاعلة له، فتوجّه فانّه ظاهر، و هذا الوجه لمحقق الطوسى، و

---

١. أجزائها. ق.

٢. الواجبات. ح. د؛ آحادها واجب بالأسر. ر.

٣. أن يوردوا. ح. ق.

٤. أو جزؤها. ح. ق.

٥. أو خارجة عنها. ح.

٦. ليس فى نسخة ق.

٧. الزياده فى نسخة. ح. ر. ق.

اعترض عليه الكاتبي* بمنع المقدمة القائلة بأنّ علّة المجموع هي الآحاد بالأسر مستندا بأنّها عينه فأجاب عنه المحقق بالدليلين المذكورين، و لم يقدر الكاتبي على الجواب الجليّ عنهما فاستمرّ النزاع بينهما و تداول الكلام من الجانبين من غير فصل[١] ولا خلل في هذا الوجه الّا في هذه المقدّمة اذ دون اثباتها خرط القتاد.

الطريق الثاني

لو كانت الموجودات بأسرها ممكنة لاحتاج مجموعها بحيث لايشذّ عنها شيء من آحادها الى موجد مستقلّ في الايجاد بأن لايستند وجود شيء من أجزائه الّا اليه أو الى ما هو صادر عنه فيكون هو الموجد للكلّ ابتداء أو بوسط[٢] هو منه أيضا و ذلك الموجد يلزم أن يكون ارتفاع الكلّ بالكلية بأن لايوجد الكلّ ولا شيء من أجزائه أصلا ممتنعا[٣] بالنظر الى وجوده، اذ العلّة ما لم يجب وجود المعلول عنها لم يوجده و يلزم منه امتناع عدمه من أجلها[٤] بحيث لايمكن أن يتطرق اليه العدم أصلا بوجه من الوجوه، فيكون جميع الاجزاء ممتنع العدم بالنظر اليه. لأنّ عدم كلّ جزء مستلزم لعدم[٥] المجموع و الشيء الذي به يكون جميع تلك الآحاد كذلك يكون خارجا عن المجموع لانفسه ولاداخلافيه، لأنّ عدم شيء منها[٦] ليس ممتنعا بالنظر الى ذاته، و إلّا لكان واجبا لذاته، و الخارج عن مجموع[٧] الممكنات يكون واجبا، فلو كانت الموجودات بأسرها ممكنة، كان الواجب موجودا و هو خلف مع أنّه مطلوبنا.

أقول: هذا قريب من الطريق الأوّل، و فيه ما فيه، لأنا لا نسلّم احتياج المجموع الى موجد مستقلّ بالمعنى المذكور، بل نقول يحتاج الى موجد مستقلّ بالمعنى الأعمّ من ذلك و هو أن لايستند

---

*. الكاتبي هو نجم‌الدّين على بن عمر القزويني الشافعي و يقال له دبيران من تلامذة المحقق الطوسي [٦٠٠ ـ ٦٧٥] من مصنفاته الشمسيّة في المنطق، و حكمة العين في الالهيات و الطبيعيات، و المفصّل في شرح المحصّل و جامع الدقائق في كشف الحقائق، في المنطق.

١. فيصل. ح. د. ن.

٢. بواسطة. ح. ق.

٣. قوله ممتنعا. خبر أن يكون.

٤. لأجلها. ح.

٥. يستلزم عدم. ح. ر. ق.

٦. منهما. ح. ر.

٧. جميع. ح. ق.

امتناع عدم شیء من الآحاد [بهذا المعنى][١] الّا الیه أو الى ما هو صادر عنه أو إلى ما هو جزؤه، فحینئذ نقول لانسلّم أنّ العلّة [المستقلّة][٢] الّتی بها یمتنع عدم المعلول خارج[٣] عنه.

قوله: و الّا لکانت نفسه أو داخلا فیه. قلنا: نختار الثانی و نمنع کونه واجبا لذاته، و انّما یلزم لو لم یحتج هو الى علّة بها یمتنع بالمعنى المذکور بأن لایستند وجود شیء منها الّا الیه[٤] أو الى أجزائه أو إلى ما هو مستند الیه، و کونه سببا لامتناع عدم المعلول، لاینافی ان یکون له أیضا سبب به یمتنع عدمه، ولو تمّ ذلک[٥] لکفى فی اثبات المطلوب، و لغى باقی المقدمات. فیقال لابدّ من علّة بها یجب وجود المعلول أو یمتنع عدمه. لکن هذا فی الفرض المذکور محال اذ لا شیء یجب وجوده أو یمتنع عدمه على هذا الفرض، ثمّ العجب ممّن یأخذ هاهنا المقدمة القائلة بأنّ ما یمتنع عدمه بالنظر الى ذاته واجب الوجود ضرورة مع تجویزه[٦] کون العلة التامة فی الممکنات نفس المعلول، و الملخص انّ علّته التی بها یمتنع عدمه هو مجموع السّلاسل الداخلة فیه، کما مرّ فی الطریق الأوّل.

الطریق الثالث

لولم یوجد واجب لذاته لم یوجد واجب لغیره فلا یوجد موجود أصلا. أما الأول فلأنه لو لم یوجد الواجب لانحصرت الموجودات فی الممکنات ولا شکّ انّ ارتفاعها بأسرها لیس ممتنعا بالذات، لأنّها بأسرها ممکنة ولا بغیرها لما سبق من انّ الغیر الّذی به یمتنع رفع الجمیع بالکلیة لابدّ ان یکون موجودا خارجا عنه واجبا لذاته و المفروض عدمه.

و أمّا الثانی و هو أنّه اذا لم یوجد واجب لذاته ولا بغیره[٧] لم یوجد موجود أصلا لأن ما لم یجب لم یوجد [موجود أصلا] على ما بیّن فی الأمور العامّة.

أقول: قد أحال فی بطلان شقّ الوجوب بالغیر الى ما سبق فی الطریق الثانی، فإنّهما متقاربان و

---

١. الزیادة فی نسخة. ق.
٢. الزیادة فی نسخة. ح.
٣. غیر خارج. ح.
٤. الّا لذاته. ح. ق.
٥. و فی نسخة «ح» العبارة هکذا: یمتنع عدمه و کونه سببا لامتناع عدم المعلول لاینافی أن یکون له ایضا سبب به یمتنع عدمه بالمعنى المذکور بأن لایستند وجود شیء منها الا الیه لذاته أو الى اجزائه أو الى ما هو مستندالیه و لو تم الخ.
٦. مع تجویز. ح.
٧. ولا لغیره.

لم يزد هناک علی أن قال لو وجب بجزئه[١] لزم ان یکون ذلک الجزء واجبا. ولا يخفى أنّه إنّما يلزم لو ثبت انّ ما یجب به وجود الغیر یجب[٢] أن یکون واجبا و لم یتبیّن. فتلک المقدمة غیر مثبتة هناک فالحوالة غیر صحیحة. و الکلام فی الموضعین غیر تامّ لاحتیاجه الی هذه المقدمة التی لیست بیّنة ولا مبیّنة.

والوجه فی بیان تلک المقدمة أن یقال: ما یجب به وجود الغیر لو کان ممکنا لم یمتنع ارتفاعهما معاً. اذ لو امتنع فإمّا لذاته و هو خلف و إمّا لعلّته و قد فرضت معدومة و لا یلزم منه محال، لأنّ انتفاء کلّ معلول فرض مع انتفاء علّته.

و تحقیقه انّ استحالة عدم المعلول إمّا لذات العلّة بأن یمتنع عدمه لذاته أو بشرط وجود العلّة فإنّ عدم المعلول مع وجود علّته محال. والأول مفقود هاهنا لامکان العلّة و کذا الثانی لأنّ الفرض عدم العلّة و المعلول معاً. و السرّ فی ذلک انّ الوجوب[٣] بالغیر فی قوة الشرطیة بمعنی أنّه لو وجد ذلک الغیر وجد[٤] فوجوب ذلک الغیر بمنزلة وضع المقدم. فاذا کان وجود کلّ واحد واجبا بالغیر غیر منته الی واجب لذاته کان بمنزلة شرطیات غیر متناهیة و غیر منته. الی وضع مقدم. فلا یلزم وجوب شیء منها. فعلیک بالتأمل الصّادق و التوجه اللائق فإنّه ربما یدقّ عن مدارک القاصرین.

و تقریر البرهان حینئذ أن یقال لو انحصر الموجود فی الممکنات لم یمتنع عدم شیء منها ولا جمیعها، لأنّا اذا فرضنا ارتفاع تلک السّلسلة بأسرها لم یلزم منه محال أصلا لأنّ امتناع عدم کلّ منها انما یکون[٥] لامتناع عدم الجزء الذی فوقه. فالمحال هاهنا عدم شیء منها مع وجود ما فوقه و لمّا لم یکن شیء ممّا فوقه ممتنع العدم لذاته، فاذا فرضنا ارتفاع المجموع لم یلزم منه محال أصلا لا بالنظر الی ذاته لامکانه ولا بالنظر الی علله اذ هی أیضا ممکنة معدومة فی هذا الفرض. و الحاصل انّه لو انحصر الموجود فی الممکنات کان عدم کلّ من الآحاد مع بقاء ما فوقه ممتنعا، اذ یلزم حینئذ تخلف المعلول عن العلة، لکن عدم تلک الممکنات بالأسر لایکون ممتنعا، والشیء ما لم یمتنع عدمه

---

١. لجزئه. ر. ق. ٢. یلزم.

٣. الواجب. ح.

٤. لو وجد ذلک الغیر لوجب وجود ذلک. د؛ لو وجد ذلک الغیر وجب وجود المعلول. ق.

٥. کان. ق.

لم يوجد بالضرورة، فلا يكون السلسلة موجودة و قد فرضت و اذا حققت[1] ذلک علمت انّه اقوى الطرق الواقعة فى هذا المسلک و أوثقها[2] ولا خفاء فى أنّه لاتفاوت بينه و بين الطريق الثانى الّا بتغيير امتناع العدم الى وجوب الوجود، فمن اتى بالثانى بعد العلم بالأول فقد انتحل واللّه الموفق لتحقيق الحق و بيده أزمّة الصدق.

الطريق الرابع

و هو أنّ الممکن بنفسه لايستقلّ بوجود ولا ايجاد أمّا الأول فظاهر من ملاحظة مفهوم الممکن و أمّا الثانى فلأنّه فرع الوجود، ضرورة أنّ الشىء ما لم يوجَد لم يوجِد، فلو انحصر الموجود فى الممکن لزم أن لايوجد شىء أصلا، لأنّ الممکن و إن کان متعدّدا، لا يستقلّ بالوجود و الايجاد و اذ لاوجود ولا ايجاد فلا موجود بذاته ولا بغيره[3].

أقول: و يمکن أن يناقش فى المقدمة الأولى بأنّه إن کان المراد بعدم الاستقلال احتياجه الى الغير فسلّم ولا يستلزم المطلوب، لجواز أن يکون ذلک الغير ممکنا أيضا و هکذا. و إن أريد عدم استقلاله فى نوعه[4] بمعنى أنّه محتاج[5] الى ما لا يکون ممکنا فهو أول المسألة. هذا[6] ولو أخذت المقدمة القائلة بأنّ ما لا يستغنى کلّ واحد من آحاده عن أمر خارج عنه، لايستغنى جميع آحاده عن أمر خارج عنه بديهة حسيّة لايبعد، لکنّه لايجدى فى المناظرة.

تذييل

ثمّ إنّهم بعد اثبات احتياج السلسلة المفروضة الى الواجب قالوا فى ابطال التسلسل: إنّ الواجب يکون طرفا للسّلسلة، لأنّه مرتبط بها و ليس فى وسطها و إلّا لکان معلولاً من جملة الممکنات و المرتبط بالسلسلة اذا لم يکن فى وسطها يکون طرفا لها بالضرورة، فتنتهى السلسلة عنده. و اعترض عليه بأنّه يجوز أن يکون علّة للجملة لا لآحادها، فيکون مرتبطا بالجملة الغير المتناهية،

---

١. و اذا تحققت. د. ن.

٢. و أقواها. خ ل. ح.

٣. لا بذاته و لا بغيره. ح. ر. ق.

٤. فى جنسه. خ ل. ر.

٥. لايحتاج. ح. ر.

٦. و هکذا بدل هذا. د. ق.

غير واقع فى نظامها فلا ينقطع بها السّلسلة.

و أجيب بوجهين الأوّل أنّه قد تبيّن انّ كلّ واحد من تلک السّلسلة ممتنع الحصول بدون ذلک الخارج فلا أقلّ من أن يكوّن موجدا لواحد منها ابتداء فيكون واقعا فى نظام السّلسلة، كذا قيل فتأمّل فيه و فى أنّه لم لا يجوز أن يكون علّة كلّ واحد منها الواجب مع ما فوقه، فلا يكون طرفاً للسّلسلة بل مأخوذاً مع بعض السّلسلة فى علّة كلّ منها.

و الثانى أنّه يجب كون ذلک الخارج علّة لبعض الآحاد و إلّا لتحقق كلّ من الآحاد بوجده الواقع فى السّلسلة فيحصل المجموع بدونه، و اذا كان علّة لبعض تلک الآحاد لزم توارد علّتين مستقلّتين على معلول واحد، لأنّ ذلک البعض له علّة موجبه[١] فى السّلسلة فرضا، فثبت انّ كون العلّة أمرا خارجا عنها محال أيضا، كما انّ كونها نفسها أو جزءها محال فبطل التسلسل و هو المطلوب.

أقول: هذا طريق أخر مؤدّ الى إبطال السّلسلة الغير المتناهية لافتقارها الى علّة و امتناع كون شيء و ما علّة لها، ولا دلالة فيه بمجرده على لزوم الانقطاع عندالواجب إلّا بأن يضمّ الى ذلک أنّه اذا بطل التسلسل فكلّ سلسلة موجودة تكون متناهية و يكون مقطعها الواجب اذ الممكن لايكون مقطعا لها لافتقاده الى علّة، و فيه النظر السابق.

لايقال: قد فرض انّ لكلّ واحد من آحاد السّلسلة علّة مستقلّة فى تلک السّلسلة فلا يجوز كون الواجب مع ما فوقه علّة مستقلّة له لأنّه خلاف المفروض.

لأنّا نقول: حينئذ يبطل التسلسل فى العلل المستقلّة فقط ولا يبطل التسلسل فى العلل الغير المستقلّة كما فى الصورة المفروضة فى النظر فتفكّر، و يمكن أن يقال فى ذلک المطلب: اذا ثبت احتياج السّلسلة الى الواجب فإمّا أن لايكون علّة لواحد منها فيستغنى عنه أو يكون علّة لواحد منها، ولابدّ أن يكون معيّنا فعنده ينقطع[٢] السلسلة لكن يرد على هذا التقرير[٣] المنع المتقدّم، و هو أنّه يجوز أن يكون الواجب جزء من علّة كلّ واحد من الآحاد[٤]. و اذ قد فرغنا عن المسلک الاول،

---

١. موجودة. و. ن. ٢. فينقطع عنده. ح. ر.

٣. التقدير. ر.

٤. من علة كلّ من الآحاد اذ يقال حينئذ لما ثبت امتناع السلسلة الغير المتناهية فيكون الممكن الموجود منتهيا الى الواجب إمّا ابتداء او بالأخرة و هو بعينه الانقطاع عندالواجب. يبق الكلام فى امتناع السلسلة الغير المتناهية بناء على المنع المتقدم. ق

فقد حان أن نشرع فى المسلک الثانى مستمدّين من الله التوفيق انّه خير رفيق.

المقصد الثانى فى المسلک الثانى

لاشکّ فى وجود موجود، فإن کان واجبا فهو المطلوب، و إن کان ممکنا فلابدّ له من علّة، فإمّا أن ينتهى الى الواجب أو يلزم الدور أو التّسلسل و هما باطلان.

أمّا الأوّل فلاستلزامه تقدّم الشىء على نفسه و تأخّره عن نفسه و هما محالان بالبديهة.

و أمّا الثانى ففيه طرق:

الطريق الأول ـ برهان التطبيق

و هو أنّه لو تسلسلت العلل الى غير النهاية، فيفرض من معلول معيّن بطريق التصاعد سلسلة غير متناهية و من الّذى فوقه أخرى الى غير النهاية[۱] ثمّ نطبق الجملتين من مبدأيه بأن نفرض الأول من الثانية بازاء الأول من الاولى و الثانى بازاء الثانى و هكذا. فإن کان بازاء کلّ من الاولى واحد من الثانية لزم تساوى الکلّ و الجزء و هو محال، و إن لم يکن فقد وجد فى الاولى جزء لايوجد بازائه جزء من الثانية، فيتناهى الناقصة أوّلا و يلزم منه تناهى الزائدة أيضا، لأنّ زيادتها بقدر متناه و هو قدر ما بين المبدأين، و الزائد على المتناهى بقدر متناه، متناه، فيلزم انقطاع السّلسلتين و قد فرضناهما غير متناهيتين و هذا خلف، و اعترض عليه من وجهين.

الوجه الأول ـ انّ البرهان جار فى الحوادث اليوميّة و النفوس الناطقة بل فى مراتب الأعداد فيلزم تناهيها بعين الدليل و هو باطل، أمّا الأوّلان فعندهم و أمّا الثالث فبديهة، و هذا الاعتراض غير وارد على مذهب المتکلمين، فانّهم قالوا[۲] بتناهى الحوادث و النفوس الناطقة، و أمّا النقض بمراتب الأعداد فيعتذرون عنه بأنّه موهوم محض اذ لم يضبطها وجود أصلا، فينقطع بانقطاع التوهم، فلا يجرى فيه التطبيق بخلاف الحوادث فإنّها و إن لم يجتمع فى الوجود فقد جمعها[۳] الوجود الخارجى فليس موهوما محضا فتأمّل فيه.

و أمّا الحکماء فيحتجّون فى الجواب الى أنّ التطبيق انّما يجرى فى الأمور الموجودة معا المترتبة

---

۱. و هو الذى فوقه أخرى غير متناهية أيضا. ر.
۲. يقولون. ح. ر.
۳. ضبطها. ر. ق.

ترتيبا[١] طبيعياً أو وضعياً، اذ الأمور المعدومة فى الخارج مطلقا لاوجود لآحادها الاّ فى الذهن، ولا يوجد فيه الأمور الغير المتناهية مفصّلا حتى يجرى فيه التطبيق، و الأمور المتعاقبه فى الوجود أيضا كذلک اذ لاوجود للسّلسلة الغير المتناهية منها أصله، لا فى الخارج ولا فى الذهن مفصّلا، و المجتمعه الغير المترتّبة لايجرى فيها التطبيق أيضا، لجواز أن يقع آحاد كثيرة من إحداهما بازاء واحد من الأخرى اذ ليس لها نظام حتى يستلزم تطبيق المبدأ على المبدأ انطباق الباقى على الباقى على الترتيب، فلابدّ فى التطبيق هاهنا من أن يلاحظ العقل كلّ واحد بازاء واحد، لكن العقل لايقدر على استحضار مالانهاية له مفصّلا لادفعة ولا فى زمان متناه، فلا يتصور التطبيق بين السلسلتين بأسرهما، بل ينقطع بانقطاع الملاحظة، و استوضحوا ذلک بتوهّم التطبيق بين حبلين ممتدين على الاستواء، و بين أعداد الحصىٰ، اذ يكفى فى التطبيق فى الاولين تطبيق طرفيهما[٢] اذ يلزم من ذلک وقوع كلّ جزء من أحدهما على جزء من الآخر على الترتيب، ولايكفى فى أعداد الحصىٰ بل لابدّ من إفراز كلّ جزء بإزاء مقابله، هذا ما ذكروه.

أقول: و لقائل أن يقول لايخلو امّا أن يتوقف التطبيق على ملاحظة الآحاد مفصّلا، أو يكفى ملاحظتها مجملا، و على الأول لايمكن التطبيق فى المترتّبة أيضا وعلى الثانى يجرى فى غير المترتبة[٣] أيضا، فإنّا نعلم أنّه لايخلو من أن يكون فى الجملة الزائدة ما لايكون بازائه شيء من الناقصة، أولا، و على الاول يلزم الانقطاع و على الثانى التساوى، و وجه التفصّى عنه على ما سنح للخاطر أنّه يمكن فى غير المترتّبة[٤] أن نختار الثانى و نمنع لزوم التساوى لأنّ الزيادة ربما يكون فى الأوساط. و أمّا فى المرتبة[٥] اذا طبق الطرف على الطرف فلا زيادة فى جانب التناهى للانطباق، ولا فى الأوساط لاتساق الآحاد فلولم يكن فى الجانب الاخر لزم التساوى قطعا.

و توضيحه ـ انّ الجملتين لاشکّ فى زيادة احداهما على الأخرى فى جهة التناهى و فى التطبيق ينتقل تلک الزيادة الى الجهة الأخرى فيلزم الانقطاع، و لمّا لم يكن لغير المترتبه اتساق نظام لم يمكن التطبيق بحيث يظهر انتقال تلک الزيادة الى الجهة الأخرى فيلزم الانقطاع.

---

١. ترتبا. ر. ق.
٢. طرفها. ح.
٣. المرتبة. ق.
٤. المرتبه. ق.
٥. المرتبة.

ثمّ أقول: الأمور الغير المتناهية مطلقا يستلزم الأمور الغير المتناهية المترتبة. بيان ذلك انّ احاد تلك الامور ان كانت مترتبة فذاك و ان لم يكن آحادها مترتبة فلاشكّ انّ المجموع متوقف[١] على المجموع اذا اسقط عنه واحد و ذلك المجموع متوقف عليه اذا اسقط عنه واحد[٢] و هلمّ جرّا فكلّ واحد من تلك المجموعات يتوقف على المجموع السابق و هكذا الى غير النهاية. فالأمور الغير المتناهية مطلقا يستلزم الأمور الغير المتناهية المترتبة فيجرى التطبيق بين المجموعات اذ هى أمور مترتبة موجودة فى الخارج على فرض وجود الأمور الغير المتناهية.

فإن قلت: اللازم من التطبيق بين المجموعات تناهى المجموعات لانّها بمنزله الآحاد المترتبة ولا يلزم منه تناهى آحاد المجموع الأول. كيف و كلّ من تلك المجموعات مشتمل على آحاد غير متناهية.

قلت: بل يلزم تناهى آحاد المجموع الأول ضرورة أنّه على فرض تناهى المجموعات تنتهى بعد إسقاط الآحاد المتناهية الّتى هى عدة المجموعات المتناهية الى مجموع لايكون مجموع اقلّ منه و ذلك هو الاثنان فهو لايزيد على ذلك المجموع المتناهى الّا بقدر متناه هو عدّة المجموعات. فليتأمّل الفطن فى هذا المقام* فإنّا لم نبسط فيه الكلام سبراً لغور الأذهان العميقة و حرزا لدور الافكار الدقيقة. و تلخيص المقام.

إنّ فى اشتراط الترتب[٣] مامرّ مفصّلا. و اشتراط أصل الوجود تمام[٤] لأنّ البرهان إنّما يدلّ على ان السلسلة الغير المتناهية يستحيل وجودها. و السلسلة المعدومة الآحاد بأسرها غير موجودة و أمّا اشتراط الاجتماع فى الوجود فقد يقال: إنّ السّلسلة الغير المتناهية من الأمور الغير المجتمعه فى الوجود غير موجودة أصلا. لعدم اجتماع اجزائها فى الوجود. و البرهان انّما يدلّ على عدم وجودها.

---

١. يتوقف. ح. ق.

٢. و ذلك المجموع متوقف عليه اذا اسقط عنه واحد آخر. ر.

*. يعنى بق فى هذا المقام شىء فخفى يدركه الاذكيا و هو انّ الجمل الغير المتناهية المترتّبة إنما يحصل بإسقاط الآحاد الغير المتناهية و إسقاطها موقوف على ملاحظتها و الوهم عاجز عنها.

. سبراً: أى امتحانا و اختبارا. يقال سبر الشىء أى اختبره و جرّبه.

٣. الترتيب. ح. ق.

٤. ان فى اشتراط الترتيب تمام بلاخلل لما مرّ مفصّلا و كذا اشتراط أصل الوجود تمام لأن البرهان. ق. سبراً: أى امتحانا و اختبارا. يقال سبر الشىء أى اختبره و جرّبه.

فلا منافاة بينها و بين مقتضى البرهان فيشترط الاجتماع و قيل: إنّها قد ضبطها وجود خارجي فيجرى فيه التطبيق.

و قد يقال: لا نسلّم انّ السّلسلة الغير المتناهية منها غير موجودة، غاية الأمر أنّها غير موجودة فى زمان واحد[١] لكنّها موجودة فى جميع الأزمنة المتعاقبة الّتى هى أزمنة وجود جزء جزء فعليك بالتأمّل الصادق.

ثم قيل: انّ النفوس الناطقة فيها ترتّب باعتبار حدوثها، فيتمّ البرهان فيها، و أيضا نفس الابن يتوقف على بدنه المتوقف على نفس الأب المولّد لمادّة بدنه ففيها ترتّب بالطبع.

و أجيب عن الاول بوجهين.

الأوّل انّ ترتب حدوثها غير لازم لجواز أن يحدث جملة منها فى زمان و جملة أخرى اقلّ او اكثر فى زمان آخر.

و أقول: فيه نظر لأنّه على تقدير قدمها بالنوع و تعاقب أفرادها أزلا و أبدا كما هو مذهبهم يوجد لا محالة سلسلة منها غير متناهية مترتّبة فى الحدوث فيجرى البرهان فيها، ولا يضرّ مقارنة جملة اخرى لآحاد تلك السّلسلة.

الثانى انّها اذا أخذت مترتّبة بحسب أزمنة حدوثها لم يكن مجتمعة بهذا الاعتبار فلايكون مجتمعة الآحاد من تلك الحيثية.

و أقول: فيه نظر أيضا، لأنّ آحاد السّلسلة مجتمعة و لها ترتّب باعتبار ما، فيجرى فيه التطبيق، اذ يكفى فى التطبيق كونها ذا أوصاف يقتضى انطباق كلّ منها فى سلسلة على نظيره فى السلسلة الأخرى[٢] على الاتساق، و هو حاصل هاهنا، فإنّا نقول: الجملة الموجودة منها اليوم مشتملة على الحادث فى اليوم و الحادث فى اليوم السابق عليه و هكذا فنأخذ من الحادث فى اليوم السابق جملة و نطبقها على الجملة المبتدئة من الحادث فى اليوم[٣] فينطبق كلّ مرتبة من سلسلة الجزء على نظيرها من سلسلة الكلّ و نسوق البرهان الى آخره.

---

١. و قد يقال انّ السلسلة الغير المتناهية و ان كانت غير موجودة فى زمان واحد لكنّها. ح. ر.

٢. يقتضى انطباق كلّ منها على نظيره فى الأخرى. ح. ر.

٣. السابق جملة نطبقها على الجملة المبتدئه من الحادث فى اليوم. ح.

الوجه الثانی، إنّا لا نسلّم أن الثانية إن لم ينطبق علی تمام الاولی انقطعت فإنّه يجوز ان يكون عدم انطباقها عليها لعجزنا عن توهّم مقابلة أجزائها بأجزائها، لالكون الأولی اطول من الثانية فی جهة عدم التناهی، و قد يغيّر تقرير البرهان لأجل ذلک الوجه الی هذه العبارة، و هی انّ الثانية إمّا أن يستغرق الاولی علی تقدير[۱] التطبيق أولا يستغرقها، أو الی تلک العبارة، و هی أنّ الثانية إما أن يصدق عليها انّها قابلة للتطبيق علی الاولی أو لايصدق عليها ذلک.

و اعترض علی الاولی بأنّا لانسلّم استحالة كون الناقص مثل الزائد علی تقدير التطبيق، فإنّ التطبيق محال، فيجوز أن يستلزم محالا، ولا نسلّم أنّه يلزم من انقطاعها علی تقدير التطبيق لولم يستغرقها انقطاعها فی الواقع، و إنّما يلزم أن لو كان تقدير التطبيق واقعا و هو ممنوع.

و علی الثانية باختيار الشقّ الثانی، ولايلزم من عدم قبولها للتطبيق انقطاعها، لجواز أن يكون عدم قبولها لكونها غير متناهی[۲] الأجزاء لعجز الوهم عن تطبيقها لا، لانقطاعها.

و أنت خبير بأنّ شيئا من هذه المنوع لايتوجّه[۳] علی التقرير[٤] الّذی قدّمناه فی سوق البرهان اذ لانعنی بالتطبيق إلّا انّ العقل يلاحظ شيئا بازاء شیء و لو علی وجه الاجمال.

ولا يخفی أنّ العقل يمكنه أن يلاحظ كلّا من آحاد إحدی السّلسلتين بازاء واحد من الأخری علی الاتساق و بذلک يتمّ الغرض[٥] اذ حينئذ لايخلو إمّا أن يكون بازاء كلّ من الأولی شیء من الثانية أولا، و الأوّل يستلزم التساوی المحال و الثانی يستلزم المطلوب.

و أمّا انّ مثل هذا التطبيق يجری فی غير المترتبة أيضا فقد مرّ الكلام فيه، و قد يقرر البرهان[٦] بوجه آخر دفعا لتلک المنوع، و ذلک بأن يتصوّر السّلسلتان بحيث يكون الانطباق بينهما فی الواقع و الزيادة و النقصان فی الجهة[۷] الّتی هما بتلک الجهة[۸] غير متناهين فرضاً بأن يقال: إن كانت علل و معلولات مترتّبه بلانهاية[۹] فی جانب التصاعد لكانت تلک المراتب ما خلا المعلول الأخير سلسلة العلل الغير المتناهية باعتبار، و هی بعينها سلسلة المعلولات الغير المتناهية باعتبار آخر،

---

۱. تناهی. ح.

۲. متناهية. ر.

۳. لاينتجه. ح. ق.

٤. التقدير. ح.

٥. الكلام، خ ل. ح. ر. ق.

٦. التقرير للمحقق الطوسی قدّس سرّه.

۷. فی الجملة. ح.

۸. الجملة. ح.

۹. غير متناهية. ح. ر.

فالسّلسلتان متطابقتان لافى الفرض فقط بل فى الواقع أيضا، فإنّ كلّ واحد من تلك المراتب علّة، و هو بعينه معلول، ولا شكّ أنّه لاينطبق علة من تلك المراتب على معلولها بل إنّما ينطبق على معلول علّتها الذى هو بعينها معلول نفسها[1]، فاذا جعلت احدى تلك المراتب مبدأ و لوحظ التصاعد مع اعتبار تطابق السلسلتين وجب ازدياد مراتب العلل على مراتب المعلولات بواحدة أبدا و إلّا لبطلت العلية و المعلولية، و ارتفع وجوب التقدم و التأخر اللّازمين لها ضروة أنّه لولم تزد العلّة لكان شىء من العلل منطبقا على معلوله فيلزم المحذور المذكور، و قس عليه المعلولات الغير المتناهية، فإنّ البرهان يجرى فيها أيضا. و فيه نظر، لأنّ اللازم على تقدير عدم التناهى أن يكون لكلّ جملة متناهية منها علّة خارجة عن تلك الجملة داخلة فى السلسلة الغير المتناهية ولا يلزم أن يكون وراء الغير[2] المتناهى علّه، و لذلک دعم[3] بعض المتأخرين هذا البرهان بأنّه لما زاد سلسلة المعلولات من جانب المبدأ بواحد و هو المعلول الأخير، وجب أن تزيد سلسلة العلل بواحد فى الطرف الآخر و إلّا لم يكن المتضايفان متساويين.

و أنت تعلم انّ[4] هذا ترک لهذا الدليل و تمسک ببرهان التضايف الّذى يأتى تحريره فلا يجدى[5] فى دفع الايراد على هذا الدليل.

و أقول: يمكن تقرير البرهان بوجه منقّح يندفع عنه بعض الشكوک بأن يقال: لابدّ لمجموع المعلولات من علة هى غير مجموع المعلولات، [و علّة مجموع المعلولات مجموع علل الآحاد، فيجب أن يكون مجموع العلل سابقا فى المرتبة على مجموع المعلولات][6] لأنّ العلّية تقتضى هذا، لكن هذا فى الصورة المفروضة منتف، فإنّ مجموع ما عدا المعلول الأخير الى غير النهاية مجموع المعلولات الواقعة فى هذه السّلسلة باعتبار، و هو بعينه مجموع العلل باعتبار آخر، فجميع المعلولات و جميع العلل متحدان فى المرتبة، و إن كان كلّ واحد من العلل متقدّماً فى المرتبة على الواحد الّذى هو معلوله، و على هذا التقرير لايبقىٰ للمنع المذكور قوّة فتأمل و يمكن بيان المطلوب

---

١. التى هى نفسها. ر. ٢. غير. ر.

٣. زعم. ح. ن؛ دعم: يقال دعم الشىء أى اقامه من الميل و أسنده لأن لايميل.

٤. و أنت خبير بأن. ر. ٥. فلا يجرى. ح.

٦. الزيادة ليس فى نسخة. ق.

بوجه آخر و هو أن يقال تلك السلسلة ما خلا المعلول الأخير علل غير متناهية باعتبار، و معلولات غير متناهية باعتبار آخر، فالمعلول الأخير مبدأ السّلسلة[۱] المعلولية، والذى فوقه مبدأ للسّلسلة[۲] العلّية فاذا فرضنا تطبيقها بحيث ينطبق كلّ معلول على علّته لزم أن تزيد سلسلة المعلولية على سلسلة العلّية بواحد من جانب التصاعد، ضرورة أنّ كلّ علّة فرضت لها معلولية، و هى بهذا الاعتبار داخل[۳] فى سلسلة المعلول، و المعلول الأخير داخل فى جانب المبدأ فى سلسلة المعلول دون العلّة، فلما لم تكن تلك الزيادة بعد التطبيق من جانب المبدأ كان فى الجانب الآخر لامحالة لامتناع كونها فى الوسط، لاتساق النظام فيلزم أن يوجد معلول بدون علّة سابقة عليه و هو محال مع أنّه محقق للمطلوب و هو الانقطاع.

الطريق الثانى ـ برهان التضايف

و تقريره لو تسلسلت العلل الى غيرالنهاية لزم زيادة عدّة المعلولية على عدّة العلّية و التالى باطل. بيان الملازمة انّ آحاد السلسلة ما خلا المعلول الأخير لها علّية و معلوليّه فيتكافؤ عددهما فيا سواه و بقيت معلولية المعلول الأخير زائدا، فيزيد عدد المعلوليّات الحاصلة فى السّلسلة على عدد العليات الواقعة فيها بواحد، و هذا البرهان يجرى فى تسلسل المعلولات، بل فى ساير المتضايفين كالأبوّة و البنوّة.

أقول: هذا البرهان ظاهر على تقدير التسلسل فى أحد الجانبين فقط، و أمّا على تقدير التسلسل فى الجانبين، فقد يتوهّم عدم جريانه، لأنّ المعلولية و العلية غير متناهيتين فلا يظهر عدم تكافؤهما. و دفع هذا الوهم انّا اذا أخذنا سلسلة غيرمتناهية من معلول معيّن و تصاعدنا فى علله الغير المتناهية فلابدّ أن يكون عدد العلّيات و المعلوليّات الواقعة فى هذه القطعة متكافئة، ضرورة انّ العلّية الّتى تضايف المعلوليات الواقعة فيها لايمكن أن يكون فيا يجب تلك القطعة من المعلولات و هو ظاهر فافهم.

---

۱. لسلسلة. د.

۲. لسلسلة. د.

۳. داخلة. ر.

الطريق الثالث ـ البرهان العرشى[١]

و تقريره أن يقال لو ترتّبت[٢] أمور غير متناهيه كان ما بين مبدئها[٣] و كلّ واحد من الذى قبله متناهيا، لأنّه محصور بين الحاصرين فيكون الكلّ متناهيا. لأنّ الكلّ لايزيد على ما بين المبدأ و كلّ واحد إلّا بالطرفين.

و اعترض عليه بأنّه لايلزم من تناهى كلّ واحد من أجزاء السّلسلة الواقعة بين المبدأين تناهى السلسلة بأسرها. لانّ هذا الحكم من قبيل أن يقال بين «ا» و «ب» اقلّ من ذراع و ما بين «ب» و «ج» اقلّ منه فيلزم أن يكون ما بين «ا» و «ج» اقلّ منه فانّه غير صحيح. و أجيب عنه. بأنّه ليس من هذا القبيل لأنّ المبدأ هناك واحد بخلافه فى المثال بل من قبيل أن يقال ما بين «ا» و «ب» اقلّ من ذراع و كذا ما بين «ا» و «ج» فإنّه يلزم أنّه اذا أخذ «ج» مع الواقع بينه و بين «ا» لم يزد على الاقلّ من ذراع إلّا بالطرف الآخر و هو حكم صحيح. و فيه نظر، لأنّ الحكم فى هذه الصّورة بيّن بخلاف الصورة المبحوث عنها، اذ لا يلزم من تناهى كلّ جزء من الأجزاء الواقعة بين القطعتين[٤] تناهى الكلّ لكونه غير واقع بين الطرفين أصلا. و قيل فى جوابه، إنّ هذا البرهان حدسىّ، و صاحب القوّة الحدسيّه يعلم انّ هناک واحدة من العلل هى مع الطرف يحيطان بما عداها و إن لم يتعيّن تلک الواحدة[٥] عنده و لم يكن له[٦] الاشارة اليه على التعيين.

أقول: و الفطن اللبيب يعلم ما فى هذا الاعتذار، فإنّ هذه المقدمة، أعنى وجوب توسط الكلّ بين المبدأ و واحد ليس اجلى من المطلوب حتى يثبت به أو ينبّه عليه بل يكاد يكون عينه اذ لامعنى للانتهاء[٧] الّا إحاطة النهاية، و ليت شعرى كيف يعترى الخفاء فى هذا المطلب مع جلاء تلک المقدمة.

---

١. ذكر هذا الدليل الشيخ الاشراق فى التلويحات.
٢. ترتّب. د. ر.
٣. ما بين المبدأ. خ ل.
٤. النقطتتين. ح؛ الطرفين. ر.
٥. الوحدة. ح.
٦. و لم يكن له. ح. ر.
٧. للانتها أو الانقطاع. ح.

خاتمة

لما توقف جميع البراهين المذكورة على أنّه لايجوز أن يكون أحد طرفى الوجود و العدم أولى بالشيء لذاته غير بالغ الى حدّ الوجوب و الّا فيجوز أن يوجد بنفسه للأولويّة الذاتية. فلا يحتاج الى علّة مغايرة له. أو ينتهى الى ممكن كذلک فلا يثبت الواجب، و بعض تلک البراهين على أنّ الممكن ما لم يجب بعلّته لم يوجد ولا يكفى فى وجوده الاولوية الحاصلة منها ما لم يبلغ حدّ الوجوب، حاولنا بيان هذا المطلبين ليتمّ الدست و يكمل الفرض.

فنقول المطلب الاول

قالوا الممكن لايكون أحد طرفيه أولى به بذاته أولوية يكفى فى وقوعه و الّا فالطرف الآخر إن امتنع بتلک الأولوية كان ذلک الطرف واجباً و هذا خلف، و إن امكن فلا يخلو، إمّا أن يكون وقوعه لو وقع بعلّة أولا، و الثانى محال لاستلزامه ترجيح المرجوح بلا مرجّح و هو افحش من ترجيح المساوى بلا مرجّح فتعيّن الأوّل، و حينئذ فيتوقف الاولويّة على انتفاء تلک العلّة، اذ على تقدير تحققها يترجّح[1] الطرف الآخر، و إلّا لكان حاله مع العلّة كحاله بدونها. فلايكون العلّة علة و اذا توقف[2] على عدم علّة المقابل، فلايكون ذاتية، و قد فرضت ذاتية و هذا خلف مع أنّه المطلوب، و عليه ايرادات:

الأول ـ انّا لا نسلّم أنّه لو تحقّق سبب الطرف المقابل لم يكن[3] ذلک الطرف أولى لذاته لأنّ رجحان أحد الطرفين للسبب الخارجى لاينافى رجحان الآخر لذاته، لاختلاف الجهة و لذلک عدل بعضهم عن هذا الدليل الى أنّ ارتفاع المانع معتبر فى كلّ علّة تامّة، ولا شکّ انّ علّة الطرف المقابل مانع عن هذا الطرف، فتعيّن[4] ارتفاعها فى علّيته.

و اجاب عنه سيد المحققين قدس سرّه بأنّ رجحان كلّ واحد من الطرفين على الآخر فى حالة واحدة ممتنع و إن كان باسباب متعدّده و استوضح ذلک من كفّتى الميزان، على أنّه لو سلّم

. الدست: بفتح الاول و سكون الثانى. المجلس، الحيلة، الخديعة.

۱. ترجّح. ح.

۲. توقفت. د. ق؛ يتوقف. ح

۳. لايكون. ح.

٤. فيعتبر. ق.

فلايكون سبب الطرف الآخر[١] حينئذ مانعا عن أولوية الطرف الأوّل. فلايتمّ التوجيه الّذى اختاره المورد. و أقول أيضا هذا الكلام فى غاية المتانة و الرزانة. و ربما يخالج وهم القاصرين انّ وحدة الاضافة معتبرة فى التناقض و اختلاف العلّة توجب اختلاف الاضافة. فلا يكون بينهما تناقض.

و وجه دفعه أنّه ليس كلّ اختلاف اضافة فى كلّ مادة دافعا للتناقض، فانّا نعلم قطعا انّ الشىء الواحد فى زمان واحد لايمكن أن يكون قائما و قاعدا أو متحركا و ساكنا، أو متحركا الى جهة و عنها* و لو بالاضافة إلى مكانين أو علّتين، و ما اعتبره القوم فى شرائط التناقض هو شرط كلية الحكم الملتزمة[٢] فى القواعد المنطقية. فاذا ارتفعت لم يكن التناقض لازما، بل قد يكون و قد لايكون، و وحدة الاضافة الى العلّة من قبيل الأول[٣] فانّه لايدفع التناقض فى شىء من المواد فيمكن تخصيص الاضافة فى كلامهم بما سوى العلّية بناء على ذلك [و يمكن ابقاؤها على العموم اذ لايضرّ ذلك فيه، ولا يخفىٰ ما فى هذا الوجه][٤] أو نقول وحدة الاضافة مطلقا شرط للتناقض المصطلح أعنى كون أحد الطرفين رفع لآخر[٥] ولا ينافى ذلك أن يكون مع ارتفاع هذا الشرط أحدهما مساويا لرفع الآخر، و ما نحن فيه من قبيل الآخر[٦] و كيف لايكون كذلك، و لو جاز ترجيح[٧] كلّ منهما بسبب آخر فامّا أن يقع واحد منهما فيلزم الترجيح[٨] من غير مرجّح، لتساويهما فى الرجحان، اذ لايمكن أن يكون أحدهما اكثر رجحانا من الآخر على الاطلاق، و الّا لكان أولى من الآخر مطلقا. و امّا أن يقعا أو يرتفعا فيلزم اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما.

ثمّ انّ ارتفاع المانع غير معتبر** فى كلّ علّة تامّة عندهم كما فى العلّة الاولى بالنسبة الى

---

١. الطرف المرجوح. خ ل.

*. لاخفاء فى أنّ تلك الامور ليست متناقضة بل متضادة او متقابلة بالعدم والملكة.

٢. المتلزم. ح. ر. ٣. أى من قبيل قد يكون.

٤. فى نسخة «ح» بعد «بناء على ذلك» العبارة هكذا ولا يخفى ما فى هذا الوجه لان القوم جعلوا وحدة الاضافة من شرايط التناقض فاذا ابق على عمومه لم يكن التناقض مع انتفائه فالوجه امّا التخصيص بما عدا العلّية أو الوجه الأخير و يمكن إبقاؤها على العموم اذ لا يضرّ ذلك فيه. ٥. رفعا للآخر. ر.

٦. الأخير. ق. ٧. ترجّح. ح.

٨. الترجّح. ح.

**. هذا الكلام منع لقوله ان ارتفاع المانع شرط فى كلّ علّة تامّة لأنّه لايصح كلية. لأنّ الواجب علّة تامّة لمعلول الأول و ليس له ارتفاع مانع لأنّه علّة بسيطة.

المعلول الأوّل.

و الثانی ـ أنّا نختار امتناع الطرف الآخر و نمنع لزوم کونه واجبا أو ممتنعا لذاته، لأنّ الواجب و الممتنع لذاته، ما یجب له الوجود و العدم مع تجرید النظر الی ذاته من غیر التفات الی غیر الوجود و العدم[۱] و الوجوب هاهنا بالنظر الی الأولویة المستندة الیها[۲] و لیس له مع تجرید النظر الی ذاته[۳] الّا الاولویة، فلا یکون واجبا لذاته.

و أجاب عنه قدّس سرّه بأنّ الذات مع الرجحان المستند الیه اذا کان مقتضیا لوجوب الوجود کان الذات مبدأ لاستحالة انفکاک الوجود عنه قطعا، ولا نعنی بالواجب الّا هذا، و اعتبار تلک الواسطة المستندة الی ذاته لایقدح فی ذلک، و انّما یکون قادحا لو لم یستند الیه، و المراد من عدم الالتفات الی الغیر، عدم الالتفات الی غیر یکون الالتفات الیه قادحا فی کون الذات مبدأ لاستحالة انفکاک الوجود.

أقول: یمکن أن یقرر ذلک بأنّ الواجب الخارج من التقسیم ما یقتضی ذاته مع قطع النظر عن غیره[٤]، و هو اعمّ من أن یکون مقتضیا له بواسطة أو بغیرها، نعم یجب أن یکون هو وحدة کافیا فی الاقتضاء علی أحد الوجهین لیصدق علیه أنّه مع قطع النظر عن غیره یقتضی الوجود، فلاحاجة الی تخصیص الغیر مع أنّه ربما یناقش فیه لبعده عن اللفظ مع أنّه فی مقام التعریف.[۵]

الثالث أنّا نختار کون الطرف الآخر ممکنا لکن وقوع سببه محال، اذ لا یلزم من امکان المعلول امکان العلّة، اذ عدم المعلول الاول ممکن و علّته و هی عدم العلّة الاولی ممتنع.

و أجاب عنه قدّس سرّه بأنّه یتوقف حینئذ اولویة الطرف الراجح علی عدم سبب الطرف المقابل، ممکنا کان السبب أو ممتنعا.

و لک أن تقول: اذا امتنع سبب الطرف المقابل فلا یفتقر اولویة ذلک الطرف الی انتفاء سببه کما فی المعلول الأول حیث قلتم، إنّه لما امتنع المانع عنه لم یکن انتفاء المانع جزء من علته.

---

۱. فی نسخة «ق». من غیر التفات الی غیره الوجود و العدم. ر.

۲. المستندة الی الذات. ح. ر.

۳. الی الذات. ح. ر.

٤. عن غیر الوجود. ق؛ مع قطع النظر عن غیره الوجود. ح. د.

۵. و العبارة بعد «مع أنّه» فی «ح» هکذا مع أنه قائم بالذات أو بالواسطة فی مقام التعریف.

و يمكن الجواب بالفرق بين امتناع المانع فى نفسه و بين امتناع المانعية و ما ليس ارتفاع المانع جزء من علّته ما يمتنع المنع عنه[١] لا ما يمتنع مانعه و المعلول الأوّل من قبيل الاول فإنّ ما يفرض مانعا عنه فهو على تقدير وجوده هو المعلول الأوّل لامانع عن وجود المعلول الأول اذ لا يصدر عن العلة الاولى الاّ واحد، و حينئذ يبقى الكلام فى أنّه لِمَ لايجوز أن يكون المبحث من هذا القبيل، فتدبّر فانّه دقيق.

الرابع ـ إنّا بعد تسليم افتقار الأولوية الى انتفاء علّة الطرف الآخر نقول لايلزم افتقاره[٢] الى مؤثر موجود لجواز أن يكون وجوده اولى بالنظر الى ذاته بشرط انضمام انتفاء علة العدم اليه، فيتحقق بنفسه مع انتفاء علة عدمه من غير فاعل موجود فينسدّ باب اثبات الصانع تعالى.

و اجيب عنه بأنّ علّة العدم عدم علّة الوجود، فعدم علّة العدم يكون وجود علّة الوجود أو مستلزما له لأنّ عدم العدم إمّا نفس الوجود أو مستلزم له، و هذا الذى قلناه، أولى ممّا قيل: من أنّ عدم العدم هو الوجود فانّه غير بيّن بل غير واقع[*] و المطلوب لايتوقف عليه اذ على التقديرين[٣] يلزم أن يكون هناك أمر موجود يكون هو علّة له أو لازما لعلّته، و لما بطل التسلسل ينتهى الى ما لا يكون كذلك و هو الواجب فيتم المطلوب.

و فيه بحث اذ علّة العدم[٤] قد يكون انتفاء أمر عدمى كعدم المانع فيكون وجودا أو مستلزماً له، فعدم علّته الذى هو علة الوجود يكون عدما.

و أجاب قدّس سرّه فى حاشية التجريد عن أصل هذا الايراد بوجه آخر، و هو أنّ من يقول أنّ الايجاد لايتصور الاّ من الموجود، و لذلك نجعل[٥] وجود الواجب عينه لاستحالة كون الماهية من حيث هى موجدة لها، لايرد عليه ذلک لاحتياج الممکن عنده الى فاعل موجود يتقدم عليه بالوجود، نعم من جوّز فى الواجب كون الماهية من حيث هى موجدة[٦] لها من غير شرط، يلزمه فى

---

١. منه. ح.   ٢. افتقارها. ق.

*. كيف لا، و تصور الوجود لايتوقف على تصور العدم أصلا بخلاف عدم العدم فانّه متوقف على تصور العدم مرّتين. منه رحمه الله

٣. العبارة بعد «على التقديرين» هكذا: يحتاج الى علّة موجودة و به يحصل المطلوب و فيه بحث اذ عدم العلّة قد يكون الخ.

٤. اذ عدم العلّة. ح. ر.   ٥. يحصل. د. ق.

٦. فاعلة لوجودها. ر.

الممكن تجوز ذلک بشرط غير مستند الى ماهيته من حيث هى و الّا لكانت واجبة على قياس ما مرّ.

أقول و حينئذ ينسدّ[١] عليه باب اثبات الصانع، اللّهم الّا أن يتفصّى عن ذلک بأنّ ذلک الشرط إن كان أمرا موجودا فلابدّ أن ينتهى الى شىء يكون موجودا لذاته من غير شرط و هو الواجب و الّا تسلسلت الشروط الموجودة و هو محال. و إن كان عدم مانع فلابدّ أن ينتهى الى عدم يكون واجبا لذاته بأن يكون عدمه ممتنعا لذاته، و ما يكون ذاته موجدًا لذاته[٢] بشرط انتفاء أمر ممتنع لذاته، فهو واجب لذاته.

أو يقال حينئذ لايعتبر ارتفاع المانع على نحو ما قال الحكماء فى ارتفاع المانع عن المعلول الاول، و إن أشرنا الى ما فيه من التفصيل و إلّا تسلسلت الارتفاعات الى غير النهاية و هو باطل لأنّ التسلسل حينئذ ليس اعتباريا محضا ينقطع بانقطاع الاعتبار[٣] لأنّه من جانب العلل دون المعلولات كما فى الامكان[٤] و نظائره من المفهومات المتكرّرة فافهم ذلک[٥] و لأنّه يحتاج[٦] جميع تلک الارتفاعات الى علّة موجبة ضرورة انّ مجموعها واجب بالغير على ما مرّ فى تحقيق الطريق الثانى و الثالث من المسلک الأول.

و إن كان أمرا اعتباريا[٧] آخر سوى عدم المانع. فإن كان ذلک الاعتبارى أزليا كان الشىء واجبا لأنّ ما يكون ذاته بشرط أمر أزلى لاينفک عنه يقتضى وجوده فهو واجب عندهم و إن كان ذلک الاعتبارى حادثا، فهو يتوقف على حادث آخر و هكذا الى غير النهاية، فيحتاج جميع تلک الاعتبارات الحادثة الى علة موجبة. أو يقال: انّ الامور الاعتباريّة مطلقا لايكون شرطا للوجود أصلا على ما قيل إنّ عدم المانع كاشف عن أمر وجودى و هو الشرط حقيقة فتأمّل فيه فانّه محل التأمل.

---

١. و فى بعض النسخ العبارة هكذا. اقول فيه نظر لأن احتياج الممكن الى العلة فرع التساوى اذ على تقدير الاولوية يوجد لرجحان الوجود من غير احتياج الى علّة، و الكلام هنا فى اثبات التساوى و نفى الاولويه، ثم لايخفى على تقدير هذا التجويز ينسدّ على المجوز باب اثبات الصانع اللّهم الّا الخ. د. ق.

٢. ذاته موجداً له. ح. ر.

٣. المعتبر. ح.

٤. فى الوحدة. د.

٥. و فيه ما لا يخفى. د.

٦. و لأنّه لايحتاج. د.

٧. انتزاعيا.

و قد يقرر البرهان بوجه آخر و هو أنّه لو تحقق أولوية أحد الطرفين لذاته فإمّا يمتنع طريان الطرف الآخر فيلزم الانقلاب أو يمكن، فإمّا بلا سبب فيلزم ترجيح المرجوح بلا سبب. أو بسبب فيصير ذلک الطرف المرجوح بالذات راجحا و هو محال لامتناع زوال ما بالذات بالغير.

و أورد عليه ما أورد فی الوجه الثاث علی التقرير الأول [فيبقی عليه ما بقی عليه][١] و اجيب بمثل ما أجيب به هاهنا و هو فی الحقيقة يعود الی التقرير الأول، فالحاصل من جميع ذلک أنّه لم يتمّ ما ذكروه من البراهين شیء.

و قد سنح لی فی هذا المطلب برهان خفيف و هو أنّه لو اقتضی لذاته أولوية أحد الطـرفين، لكان هو بعينه مقتضيا لمرجوحية الطرف الآخر ضرورة معيّة المتضايفين بالذات و مـرجـوحيتة مستلزمة[٢] لامتناعه ضرورة امتناع ترجيح المرجوح[٣] و امتناعه مستلزم لوجوب الطرف الاول، و قد فرض انّ الأولوية غير منته الی حدّ الوجوب، و حديث كون الوجوب بوسايط قد مرّ دفعه.

و نورده فی صورة قياس هكذا: لو كانت[٤] الذات مقتضيا لاولوية أحد الطرفين، فكلّما كانت الذات تلک الذات كان ذلک الطرف راجحا، و كلّما كان ذلک الطرف راجحا، كان الطرف الآخر مرجوحاً، و كلّما كان الطرف الآخر مرجوحا، كان ممتنعا، و كلّما كان ممـتنعا، كـان ذلک الطـرف واجبا[٥] و قد فرض غير واجب، و هذا خلف [مع أنّه المطلوب][٦].

و هو برهان متين لايرد عليه شیء ممّا أورد فی هذا المقام، و قد عثرت بعد ما لاح لی هـذا الوجه علی أنّ شارح حكمة العين[٧] نقل أصله عن المباحث الشرقيه[٨]، و إن لم يكن علی ما قررته[٩]

---

١. الزيادة فی نسخة. ق. و فی نسخة «ح. د» واقعة قبل «فالحاصل من جميع».

٢. مستلزم. د.

٣. مرجوحيته مستلزمه لوجوب الطرف الأوّل. ح.

٤. كلّما كان. د. ر. ق.

٥. لو كانت الذات مقتضيا لاولوية أحد الطرفين، كان ذلک الطرف راجحا و الطرف الآخر مرجوحا، و كلّما كان الطرف الآخر مرجوحا، كان ممتنعا و كلما كان ممتنعا كان ذلک الطرف واجبا و قد فرض غير واجب. ق.

٦. الزيادة فی نسخة. ح.

٧. فی نسخة «ر» علی أن صاحب العين.

٨. المباحث الشرقية من مصنفات ابوعبدالله محمد بن عمر المعروف بـ فخرالدين الرازی من كبار علماء الاسلام و أوحد زمانه فی المعقول و المنقول و يقال له ابن الخطيب مولده الری و توفی بهراة سنة ٦٠٦ له مولفات كثيرة اشهرها «مفاتيح الغيب» المعروف بالتفسير الكبير.

٩. ذكرته. ر.

من التنقيح و الإحكام، و أورد عليه هو و المحشى رحمهما اللّه ايراداً عجيبا و هو.

إنّا لا نسلّم انّ امتناع أحد الطرفين يستلزم وجوب الطرف الآخر، فإنّ كلّا من الطرفين ممتنع عند التساوى، فيصدق امتناع أحد الطرفين مع عدم وجوب الآخر.

فالمحشى أورده فى صورة النقض التفصيلى[١] و الشارح فى صورة النقض الاجمالى، و غيّر الشارح التقرير لاجل ذلک الى انّ امكان وقوع كلّ طرف لما توقف على رجحانه، و يمتنع أن يكون الطرف المرجوح راجحا حال كونه مرجوحا فيجب وقوع الطرف الراجح لما عرفت فى الطبيعيات و أورد المحشّى عليها النقض السابق بعينه و جعل الحلّ فى صورتى التساوى و الترجيح، انّ الممتنع فى الأول هو ذات الطرف المرجوح مع صفة المرجوحية[٢] لا من حيث هو، و هو مناقضة[٣] الطرف الآخر من هذه الحيثيّة لامن الاولى. فما هو نقيض له ليس بممتنع، و ما هو ممتنع ليس بنقيض و كذا الكلام فى صورة التساوى.

أقول: فى اثبات المقدّمة الممنوعة، لو امتنع طرف و لم يجب الطرف الآخر لكان جايز الارتفاع و قد فرض الأوّل مرتفعا، فإن وقع فيلزم ارتفاع النقيضين و هو ضرورى الاستحالة، و إن لم يقع فيلزم جواز ارتفاعهما و هو أيضا محال و ان أورد بصورة النقض.

فاقول: هذا يدلّ على استحالة التساوى لاستلزامه اجتماع النقيضين و ارتفاعهما و هو كذلک فانّ الممكن يستحيل أن يبقى على التساوى، بل لابدّ ترجيح أحد طرفيه[٤] فى نفس الأمر، و الامكان أمر اعتبارى يفرضه العقل[٥]. فانّ العقل اذا لاحظ ذاته مع قطع النظر عن غيره، وجده متساوى النسبة الى الطرفين، و هو فى نفس الأمر مقترن بالمرجّحات.

لايقال: كما يجوز ارتفاع التساوى الّذى هو مقتضى الذات بالغير، فلِمَ لايجوز ارتفاع الرجحان الّذى هو مقتضى الذات بالغير أيضا.

لأنّا نقول: ليس التساوى مقتضى الذات فى الممكن، و لو كان كذلک لما جاز ارتفاعه، فكان

---

١. و تقريره على ما ذكره قدس سرّه: امكان وقوع طرف لما كان متوقفا على رجحانه، و يمتنع ان يكون الطرف المساوى راجحا حال كونه مساويا، فيمتنع وقوع الطرف المساوى مادام على التساوى فيجب وقوع الطرف الاخر لما عرفت فى الطبيعيات. منه.

٢. من هذا الحيثية. ح. ق.

٣. و تناقضه. ح.

٤. احدى الطرفين. ح.

٥. يعرضه فى العقل. ح. ر؛ نفرضه فى نفس العقل. ق.

مستحيلا، بل هو بالنظر الى ذاته متساوى النسبة الى الطرفين من حيث أنّه لايقتضى شيئا منهما، لا أنّه[١] يقتضى تساويهما فى نفس الأمر، نعم يقتضى كونهما متساويين بالنظر الى ذاته و هذا المعنى باق غير مرتفع أصلا.

فإن قلت: اللازم ممّا ذكرت انّ الممكن من حيث ذاته يتساوى نسبته الى الوجود و العدم، و بذلك لايتمّ اثبات الواجب لجواز أن يكون الممكن مع أمر عدمى كارتفاع الموانع[٢] عن وجوده يترجّح أو يجب وجوده قلنا: احتياج الممكن الى ما يعطيه الوجود ضروريّ، و لذلك اتفق العقلاء كافّة على أنّ العلّة الفاعلية ضرورية فى كلّ معلول، و أنّ الممكن لايمكن أن يوجد بمعدوم، و من جوّز ذلك فهو مباهت[*] فيعرض عنه، و من لم يجعل اللّه له نورا فما له من نور.

المطلب الثانى انّ الممكن ما لم يجب وجوده بعلته لايوجَد، اذ لو لم يجب معها لكان إمّا متساوى النسبة الى الوجود و العدم، فيكون حاله مع العلّة كحاله بدونها، و هو محال، أو وجوده ممتنعاً و هو افحش او غير بالغ الى حدّ الوجوب، فلا يستحيل عدمه، فيلفرض معها الوجود فى وقت و العدم فى وقت آخر فاختصاص أحد الوقتين بالوجود إن لم يكن لمرجّح لم يوجد فى الوقت الآخر، يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا سبب، ضرورة انّ الاولويّة الحاصلة من العلّة متحققة فى كلا الوقتين، فالوقتان متساويان فيها[٣] و إن كان لمرجّح لم يوجد فى الوقت الآخر، لم يكن الأولوية الشاملة للوقتين كافية فى الوقوع، و المقدر خلافه.

و بوجه آخر

لولم يجب وجوده لكان إمّا مساويا لعدمه أو مرجوحاً أو راجحا بالنسبة إليه و على الأول و الثانى يلزم ترجيح المساوى أو المرجوح و على الثالث[٤] فذلك الرجحان إنّما نشأ[٥] من العلّة التامّة اذ متى فقد جزء منها كان العدم أولى لتحقق علّته و هى عدم العلّة التامّة. فاذا كان اختصاص الوقت لا لمرجّح يوجد[٦] فى الوقت الآخر، يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر بلا سبب، و ان

---

١. لأنّه يقتضى. ح و الظاهر انه غلط.

٢. المانع. ح. ق.

*. المباهت: من يأتى بالبهتان و الكذب.

٣. فيهما. ق.

٤. و أمّا على الثالث. ر.

٥. انما ينشأ. د.

٦. لم يوجد. ر. ق.

كان لمرجّح لم يوجد فى الآخر، لم يكن العلّة التامّة علّة تامّة فقد ثبت بهذا[۱] الوجهين انّ الوجوب بالعلّة يستلزم وجود الممكن. و هذا الوجوب يسمّى بالوجوب السابق. و احتجّوا[۲] فى تقدّمه الى دعوى الضّرورة و حكم العقل بأنّه وجب فوجد، و يلزمه بشرط الوجود وجوب آخر يسمى بالوجوب اللّاحق. هذا ما يقرر عليه كلام سيد المحققين قدس سرّه فى كتبه الثلاث[*] بعد تزييف ما قيل من غير ذلك فى هذا المطلب.

و أقول: يرد على التقريرين[۳] أنّه على تقدير الاولوية لا يلزم امكان وجوده فى وقت و عدمه فى وقت آخر بل اللّازم منه امكان عدمه ولو فى وقت الوجود بأن يرتفع الوجود فى نفس الأمر ذلك الوقت[٤] و يتّصف بالعدم بدل اتصافه بالوجود ولا استحالة فى امكان العدم فى وقت الوجود و انّما المستحيل امكانه بشرط الوجود كما حقّق فى معنى المشروطة العامّة [بالمعنى الاعم][٥] فانّ الممكن ما يجوز عدمه فى الجملة، ولا يلزم أن يجوز عدمه على أىّ وجه فرض، ألاترى أنّ الزمان ممكن و لايجوز أن يعدم تارة و يوجد أخرى لاستلزامه الخلف و هو تحققه مع فرض عدمه على ما بيّن فى موضعه، فلايلزم من امكان عدمه فى وقت امكان وجوده فى وقت آخر[٦].

و لمانع أن يمنع فى التقرير الثانى انّه متى فقد جزء من العلّة التامّة كان العدم أولى، أو نمنع[۷] قوله لتحقق علّته و نستنده[۸] بأنّ علّة العدم، عدم العلّة الموجبة للوجود المرجّحة له معاً، لاعدم العلّة الموجبة له فقط لجواز أن ينتفى[۹] الموجبة و يبقى المرجّحة. فلايكون العدم أولى بل جايزا و عند انتفاء جزء من العلّة التامّة لايلزم منه انتفاء المرجّحة. كما لا يلزم من انتفاء الوجوب[۱۰] انتفاء الرجحان.

فالأولى أن يقال: لولم يجب وجوده لأمكن عدمه مع أولوية وجوده فيلزم جواز ترجيح المرجوح مادام مرجوحا و هو محال.

---

۱. بهذين. ر.

۲. و أجنحوا: من «جنح» فى نسخة. ر.

*. سيد المحققين هو الشريف الجرجانى و كتبه الثلاث هو حواشى التجريد و حكمة العين و شرح المواقف.

۳. على التقديرين. ح.

٤. فى نفس ذلك الوقت. ح. ر.

٥. الزيادة فى. ح.

٦. فى وقت و وجوده فى وقت آخر. ح.

۷. و نمنع. ر.

۸. و نسنده. د.

۹. ينتهى. د. ن.

۱۰. الوجود. ح. ر.

و يعلم من هذا الوجه و ما سبق فى المطلب الأوّل انّ الاولوية ذاتية كانت أو غيرها يستلزم الوجوب كذلك[١] ثم أقول: ما ادّعوه من تقدم هذا الوجوب على وجود الممكن مناف لما قرّروه من أنّ العلّة التامّة قد تكون بسيطة لأنّه اذا تقدم هذا الوجوب على وجود الممكن تقدما بالذات يكون جزء من العلّة التامّة لامحالة فلا يتحقق علّة تامّة بسيطة، أللّهم الاّ أن يتكلّف و يقال المعلول بالحقيقة هو وجوب الوجود و حيث قالوا إنّ علّة وجود المعلول قد تكون بسيطة أرادوا به علّة وجوب وجوده و مصادم لما قرّره المتأخرون لاسيا سيّدالمحققين قدّس سرّه من أنّ ثبوت الشىء للشىء فرع ثبوت المثبت له اذ الوجوب أمر ثبوتى فيكون ثبوته للشىء متأخراً عن وجوده، فالوجود السابق على الوجوب إن كان عين المسبوق به لزم تقدم الشىء على نفسه، و إن كان غيره نقلنا الكلام اليه حتى يلزم أن يكون للشىء الواحد وجودات غير متناهية و هو باطل، على انّهم قد اعترفوا بأنّ الشىء الواحد لايكون له الاّ وجود واحد.

و اعلم انّه لم يزد الشيخ الرئيس و غيره من القدماء فى هذا المطلب على أنّ العلة ما لم يجب صدور المعلول عنه لايصدر عنه و الدليل الذى ذكروه انّما يدلّ على الاستلزام دون التقدم، و دعوى الضرورة فى محلّ المنع و لهذا المباحث مزيد تفصيل ربما تعثر[٢] عليه فى تعليقاتنا.

و ليكن هذا آخر ما قصدت اليه فى هذه الرسالة مع تفرق الحال و تشتّت البال و وقوعى فى زمان اصبحت الهمم متقاصرة و الجهلة متناصرة يكتفون بالخضاب عن الشباب و يستغنون بترآى السّراب عن التروّى بالشراب، لكن هواللّه ربى الذى يحق الحقّ بفضله و يبطل الباطل بعدله و بيده الحسنىٰ و اليه الرجعىٰ.

والسّلام على خير خلقه محمد و آله و صحبه اجمعين الطيبين الطاهرين و الحمدلله رب العالمين على الابتداء و الاختتام. و كتب الناسخ فى نهاية نسخة «د»

پنجم شهر ربيع الثانى در بلدة كاشان سنه ٩٣٦ صورت تحرير يافت،

شكر كه اين نامه بعنوان رسيد　　　پيشتر از عمر به پايان رسيد[٣]

---

١. مستلزمة الوجوب كذلک. ح.

٢. تعثر: من عثر على زنة نصر يقال عثر على الشىء أى اطّلع عليه.

٣. و الكاتب و ان لم يكتب اسمه و لكن أعرف خطه و هو ابوالحسن بن على طاهر الاسترآبادى، و هو الذى كتب «شرح

←

←
هياكل النور» و «آنموذج العلوم» من مؤلفات المحقق الدوانى ببلدة كاشان فى سنة ۹۳۷ و ۹۳۸

و فى نهاية نسخة «ح»

سوّدها اقلّ الاقلين حافظ غياث‌الدّين فى شهر جمادى الثانى سنة ۹٤٦ بمدينة كاشان قوبل و صحّح بـقدر الوسـع و الامكان.

و فى نهاية نسخة «ر»

قد وقع الفراغ من تسويده يوم الاربع الرابع و العشرين من جمادى الأُخرى فى مقام الحنفى فى مكة شرّفها الله تعالى بيد احقر الناس محمد شريف بن يوسف البوبكانى (در نسخه حرف اول و سوم بدون نقطه آمده) غفرهما اللّه تعالى بلطفه الأبدى الرحيمى و الرحمانى. و ذكر سنة الكتابة فى الرسالة الواقعة بعدها ۱۰۱۳. (والبوبكانى فى الاصل بلا نقطه)

و فى حاشيته: قرء هذه الرسالة مع شرح الحنفى و حاشية ميرزا جان بطرفها افضل زمانه و احسن اخوانه شيخ محمد الحريرى علىّ و انا احقر عبادالله تراب اقدام الطلاب حسن الكردى العمادى سنة ۱۰۳۸

و فى نهاية نسخة «ق»

تمت فى السابع من شهر ذى القعده سنة ۱۱۰٦ و الحمد لله رب العالمين

و فى نهاية نسخة «ن»

تمت الرسالة فى أواخر شهر شعبان سنة ۹٦۳ بعون الله احمد غياث‌الدّين محمود بن امين‌الدّين محمد اللهم اغفر لهما و لجميع المؤمنين بحق ائمة المعصومين صلوات الله عليهم اجمعين.